

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجمهورية اليمنية

مجلس القضاء الأعلى

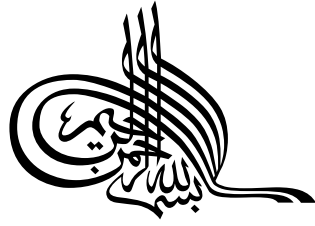
النيابة العامة

مكتب النائب العام

تقرير بأعمال النيابة العامة للفترة

يناير - ديسمبر ٢٠٠١ م
يناير - يونيو ٢٠٠٢ م

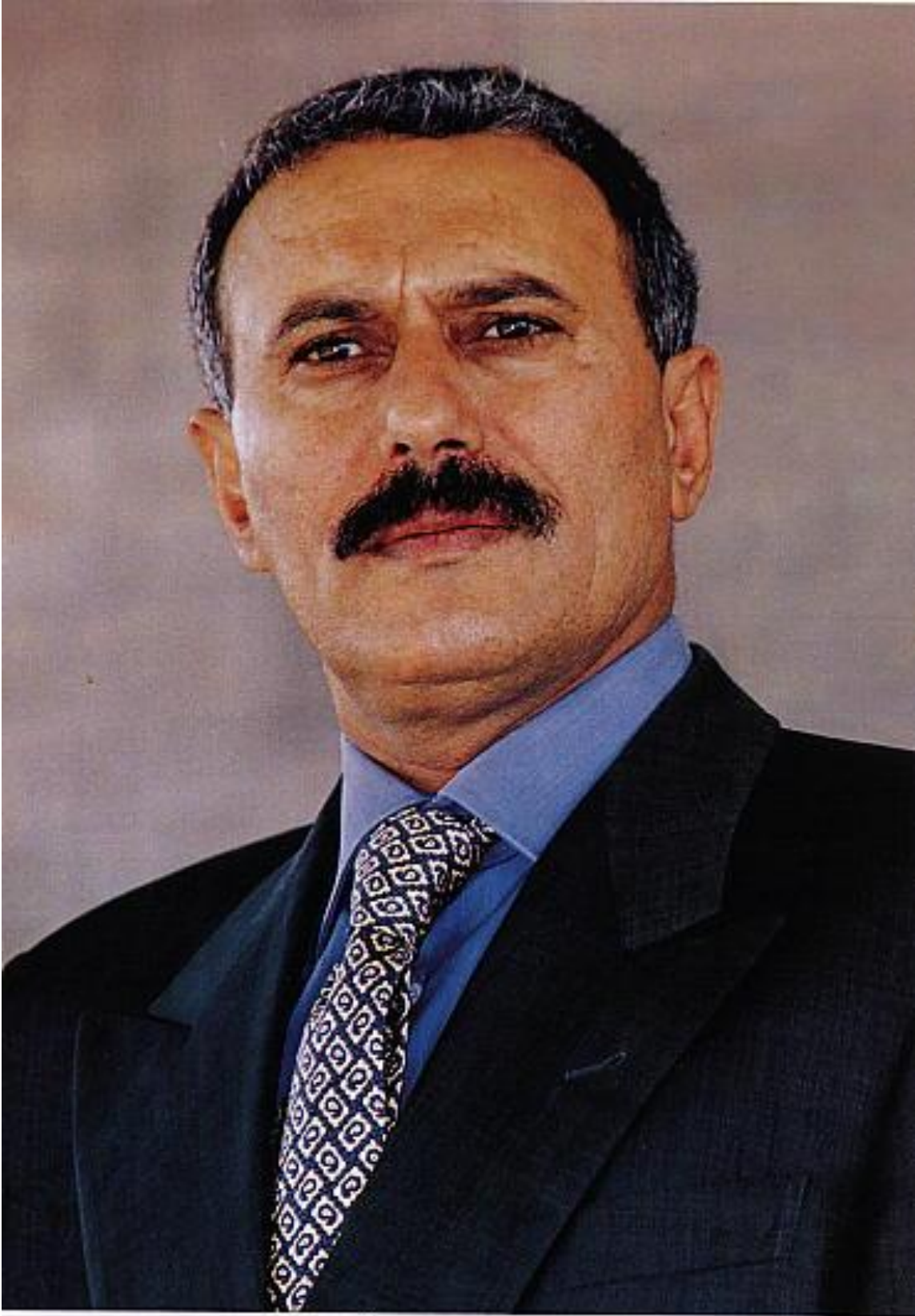




وَأَمَّا الْفِتْيَانُ
فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا
فَعَلُوا وَاللَّهُ
شَهِيدٌ لَّهُمْ

وَاللَّهُ عَلَى
الْقَوْمِ لَشَدِيدٌ

بِسْمِ اللَّهِ
الْعَظِيمِ



فخامة الأخ /

علي عبد الله صالح

رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى

مُتَلَمَّتْ

أنشئت النيابة العامة كهيئة قضائية حديثة لتواكب اليمن بذلك الأنظمة القضائية المعاصرة التي اهتمت بحماية الحقوق والحريات ومثل ذلك مكسباً من مكاسب الثورة اليمنية وترجمة حقيقية لمضامينها وأهدافها .

وتعنى النيابة العامة بالدعوى العمومية نيابة عن المجتمع من خلال ممارسة اختصاصاتها القانونية .

ولقد استطاعت في الفترة التي واكبت ظهور حركة تقنين أحكام الشريعة الإسلامية وصدور القوانين الإجرائية والموضوعية أن تثبت وجودها وتؤكد ذاتها وأضحى المواطن يدرك أهميتها وأهمية التقاضي والمخاصمة عبر الهيئات القضائية الرسمية .

وتولى القيادة السياسية الحكيمة ممثلة بفخامة الأخ/ رئيس الجمهورية رئيس مجلس القضاء الأعلى حفظه الله

مرفق القضاء بصفة عامة والنيابة بصفة خاصة رعاية واهتماماً بالغين إدراكاً منه لما لهذا الجانب من أهمية في حياة المجتمعات الإنسانية المعاصرة وأمنها واستقرارها .

وتتناول في تقريرنا هذا بعض جوانب أعمال النيابة العامة بهدف إلقاء الضوء على المستوى الذي وصلت إليه ودورها الهام الذي تضطلع به .

مدخل

(القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته.)

المادة (١٤٩) من الدستور _

* وفقاً لهذا المبدأ الدستوري فإن النيابة العامة هيئة قضائية مستقلة تباشر الاختصاصات المخولة لها قانوناً وتتبع مجلس القضاء الأعلى باعتبارها هيئة من هيئات السلطة القضائية.

* والنائب العام هو قمة هيكل النيابة العامة يرأس كافة أعضائها من الناحية الإدارية والمالية وفي حدود معينة من الناحية القانونية وتمتد اختصاصاته إلى كافة مناطق الجمهورية ، أما باقي أعضاء النيابة العامة فيقتصر اختصاصاتهم في حدود نطاق نوعي أو مكاني معين.

* والنيابة العامة هي صاحبة الولاية في تحريك الدعوى الجزائية ورفعها ومباشرتها أمام المحاكم ولا ترفع من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون (م ٢١ إجراءات) ولا يجوز لها (بصفتها نائبة عن المجتمع) وقف الدعوى الجزائية أو تركها أو تعطيل سيرها أو التنازل عنها أو عن الحكم الصادر فيها أو وقف تنفيذه إلا في الأحوال المبينة في القانون (م ٢٢ إجراءات).

* ويباشر النائب العام الدعوى العمومية بنفسه ويشاركه فيها أعضاء النيابة العامة إلا ما استثنى بنص خاص (م ٥٥ سلطة قضائية) .

* كما يكون مأمورو الضبط القضائي فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنائب العام وخاضعين لإشرافه في نطاق صلاحيات الضبط القضائي وللنائب العام أن يطلب من الجهة المختصة النظر في أمر كل من تقع منه مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله وله أن يطلب رفع الدعوى التأديبية عليه وهذا كله لا يمنعه من رفع الدعوى الجزائية. (م ٨٥ إجراءات).

* وتتولى النيابة العامة عند مباشرة مهامها الصلاحيات المحددة لها وفقاً للقانون وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

١ مراعاة تطبيق القانون.

٢ إجراء التحقيق في الجرائم وجمع الأدلة.

٣ تحريك الدعوى الجزائية وممارسة إجراءاتها.

٤ متابعة تنفيذ الأحكام والقرارات الجزائية.

٥ إبداء الرأي في الطعون على الأحكام والقرارات الجزائية وغيرها.

٦ التدخل الوجوبي والجوازي في الحالات التي نص عليها القانون ، وفي هذه الحالة يكون لها ما للخصوم من حقوق ، ومن هذه الحالات رفع الدعوى أو التدخل في الدعوى الخاصة بالقصار إذا لم يكن لهم وصي أو ولي ومن في حكمهم والغائبين والمفقودين ودعاوى الحسبة الأخرى ..الخ.

٧ الإشراف والتفتيش على مراكز التوقيف والسجون والمؤسسات الإصلاحية للأحداث للتأكد من مشروعية الحبس والتوقيف. (م ٥٣ سلطة قضائية)

خصائص النيابة العامة

تمتاز النيابة بعدد من الخصائص غير أنها لا تخرج في الحقيقة عن ثلاثة مبادئ _
التبعية التدريجية - الوحدة وعدم التجزئة - الاستقلال - وسنعرض لبيان أهم هذه
الخصائص بإيجاز على النحو التالي:-

١ التبعية التدريجية :-

يجمع أعضاء النيابة العامة بين سلطتي التحقيق والادعاء ولذلك فإن تبعيتهم
لرؤسائهم تتحدد بطبيعة المهام التي يمارسونها بحيث تقتصر تلك التبعية على سلطة
الادعاء فقط إذ يباشرونها بصفقتهم وكلاء للنائب العام في حين أنهم مستقلون في أداء مهام
التحقيق إذ يستمدون تلك السلطة من القانون شأنهم في ذلك شأن قضاة الحكم حيث لا
سلطة عليهم إلا سلطان القانون.

٢ عدم القابلية للتجزئة :-

تتصف النيابة العامة عن القضاء بخاصية عدم التجزئة فأعضاء النيابة العامة حين
يكونون في نطاق اختصاص نوعي أو مكاني واحد يعتبرون من الناحية القانونية كما لو
كانوا شخصا واحدا فإذا قام أحدهم بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو بمباشرة الادعاء
فانه لا يقوم به باسمه وإنما باسم النيابة العامة الممثلة للمجتمع ويكون بمقتضى ذلك لكل
عضو أن يكمل عمل عضو آخر ويحل محله في أداء مهامه.

٣ استقلال النيابة العامة:-

إن النيابة العامة وإن كانت هيئة قضائية من هيئات السلطة القضائية إلا أن ذلك لا
يمتد أثره إلى إشراف المحاكم عليها أو أن تراقب أعمالها.
كما لا يكون تشكيل المحكمة وانعقاد جلساتها صحيحا منتجا أثرا قانونيا إلا
بحضور عضو النيابة جلسات الدعوى الجزائية ، ويتوجب على المحكمة أن تسمع أقواله
وتفصل في طلباته ، ويترتب على عدم حضوره البطلان ، وينبني عن هذا الاستقلال ما
يلي :-

(أ) لا يجوز للمحكمة أن تأمر النيابة برفع دعوى على شخص أو تكليفها بإجراء تحقيق في دعوى مرفوعة أمامها وذلك لكون التحقيق والادعاء ورفع وإقامة الدعوى الجزائية من سلطات ووظائف النيابة العامة ولا يتصادم هذا مع ما للمحكمة من سلطة وفقاً لنص المادة (٣٢) إجراءات أن تحيل إلى النيابة العامة متهم أو واقعة للتحقيق والتصرف فيها طبقاً لأحكام الباب الثالث من الكتاب الثاني أ.ج.

(ب) للنيابة العامة حرية بسط آرائها لدى المحاكم الجزائية دون أن يكون لتلك المحاكم الحق في الحد من تلك الحرية إلا ما يقضي به النظام وحقوق الدفاع.

(ج) لا تملك المحاكم حق لوم النيابة أو تعييبها مباشرةً بسبب طريقة أو أسلوب تسييرها لوظيفتها ، وإن رأت المحكمة ضرورة لذلك فلها أن تضمن ذلك مذكرة مستقلة ترسل أو تسلم للنائب العام.

٤ عدم مسئولية أعضاء النيابة :-

حينما يباشر أعضاء النيابة العامة أعمالهم في التحقيق والادعاء وفقاً للصلاحيات المخولة لهم قانوناً فإنهم لا يسألون عنها ولا يجوز مطالبتهم بالتعويض عما اتخذوه من إجراءات ماسة بحرية المتهم فيما لو تم تبرئته من قبل المحكمة ، والحكمة من ذلك هو الحيلولة دون تردهم في أداء مهامهم خشية المسؤولية فكان من الأهمية بمكان أن تحصن أعمالهم ليتصرف عضو النيابة بالثبات أثناء ممارسة عمله وإلا تعرضت المصلحة العامة التي يحمونها لضرر جسيم.

الهيكل التنظيمي

المدرج الإحصائي

البناء التنظيمي للنيابة العامة

(تشكيلها)

يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم النائب العام والمحام ي العام الأول والمحامون العامون ورؤساء النيابة ووكلاء ومساعدى النيابة العامة ويشاركون في حضور جلسات المحاكم المتعلقة بالدعاوى الجزائية.

وفي حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قام مانع لديه يحل محله المحامي العام الأول ويكون له جميع اختصاصاته وفيما يلي تفاصيل تشكيلها مع بيان أهم مهامها:-

١ : مكتب النائب العام :-

ويأتي في قمة هرم جهاز النيابة العامة حيث يضطلع بمهمة الإشراف على جميع أعمال أعضاء النيابة واليه يرجع في استطلاع الرأي القانوني حول بعض القضايا الجنائية المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية والتعليمات العامة ويتكون من :-

- ١ المحامي العام الأول.
- ٢ محام عام المكتب الفني.
- ٣ محام عام هيئة التفتيش القضائي.
- ٤ محام عام نيابة النقض.
- ٥ محام عام مكتب النائب العام.
- ٦ محام عام الأموال العامة.
- ٧ محام عام النيابة العسكرية.

كما تلحق بمكتب النائب العام عدد من الدوائر والإدارات العامة

المتخصصة بأعمال محددة ومن ذلك:-

- ١ دائرة التدريب والتأهيل.
- ٢ دائرة حقوق الإنسان.
- ٣ دائرة الطب الشرعي

٤ الإدارة العامة للرقابة والتفتيش المالي والإداري

٥ الإدارة العامة للنيابات والتخطيط.

٦ الإدارة العامة للشئون المالية.

٧ إدارة المساعدات القضائية.

٢ : نيابة النقض :-

مقرها في مبنى المحكمة العليا وتتصل بالدعوى الجزائية أو الدعوى المدنية المتصلة بها حينما يتم الطعن بالنقض فيها ، ويرأسها محام عام يعاونه عدد كاف من أعضاء نيابة النقض ، وتتبع النائب العام إدارياً ومالياً.

٣ :- نيابات الاستئناف :-

تقوم بوظيفة النيابة العامة لدى محكمة استئناف المحافظات نيابة استئناف يتحدد اختصاصها النوعي أو المكاني باختصاص محكمة الاستئناف ويرأسها رئيس نيابة عامة يعاونه عدد من أعضاء نيابات الاستئناف ممن هم في درجة وكيل نيابة عامة (أ) على الأقل وهذه النيابات هي:-

١	استئناف شمال الأمانة.	١٨	استئناف م/ عمران.
٢	استئناف جنوب الأمانة.	١٩	استئناف م/ المهرة.
٣	استئناف م/ صنعاء.	٢٠	استئناف م/ المحويت.
٤	استئناف م/ عدن.	٢١	استئناف م/ مأرب.
٥	استئناف م/ تعز.	٢٢	استئناف م/ الجوف.
٦	استئناف م/ حضرموت (المكلا).	٢٣	استئناف أموال الأمانة.
٧	استئناف م/ حضرموت (سيئون).	٢٤	استئناف أموال عدن.
٨	استئناف م/ الحديدة.	٢٥	استئناف أموال تعز.
٩	استئناف م/ لحج.	٢٦	استئناف أموال حضرموت.
١٠	استئناف م/ إب.	٢٧	استئناف أموال الحديدة.
١١	استئناف م/ أبين.	٢٨	استئناف أموال إب.
١٢	استئناف م/ ذمار.	٢٩	استئناف الجزائية المتخصصة.
١٣	استئناف م/ شبوة.	٣٠	استئناف المنطقة العسكرية المركزية
١٤	استئناف م/ البيضاء.	٣١	استئناف المنطقة العسكرية الجنوبية
١٥	استئناف م/ حجة.	٣٢	استئناف المنطقة العسكرية الشمالية الغربية
١٦	استئناف م/ صعدة.	٣٣	استئناف المنطقة العسكرية الشرقية
١٧	استئناف م/ الضالع.	٣٤	استئناف المنطقة العسكرية الوسطى

٤ - النيابات الابتدائية العامة:-

وعدها (١١٩) نيابة تتواجد في دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية في مدن ومديريات محافظات الجمهورية ويرأس كل منها وكيل نيابة يعاونه عدد كاف من أعضاء النيابة العامة.

٥ : النيابات النوعية والمتخصصة :-

وعدها (٧٠) نيابة وتختص النيابة النوعية أو المتخصصة بنوع محدد من الجرائم دون غيرها وهي : نيابة الأموال العامة والنيابة العسكرية والنيابة الجزائية المتخصصة....الخ.

١ - نيابات الأموال العامة :-

وتعنى بجرائم الاعتداء على المال العام ويرأسها محامي عام مقره بمكتب النائب العام يعاونه عدد من رؤساء النيابات ويتبعه رؤساء نيابات الأموال في بعض محافظات الجمهورية وعدد من وكلاء وأعضاء نيابات الأموال الابتدائية في (أمانة العاصمة - محافظة عدن - محافظة تعز - محافظة حضرموت - محافظة إب - محافظة الحديدة).

٢ - النيابات العسكرية :-

وتعنى بالجرائم العسكرية ويرأسها محام عام _ قضائياً وفنياً وإدارياً _ ويتبع قضائياً النائب العام وعسكرياً وزير الدفاع يعاونه عدد من رؤساء ووكلاء وأعضاء النيابات العسكرية موزعين على عدد من المناطق العسكرية لمحافظات الجمهورية.

٣ - النيابة الجزائية المتخصصة :-

أ - مقرها أمانة العاصمة وتتولى مهام النيابة العامة في الجرائم ذات الخطورة الاجتماعية البالغة في عموم محافظات الجمهورية ومنها جرائم الحراية واختطاف الأجانب والقرصنة والإضرار بالمرافق الاقتصادية الهامة ذات

النفع العام وجرائم السرقات والسطو من قبل عصابات منظمة وجرائم
الاعتداء على أعضاء السلطة القضائية... الخ حسبما هو محدد في قرار
إنشاء المحكمة والشعبة الاستئنافية المتخصصة.

ب - يرأس النيابة الجزائية الاستئنافية المتخصصة رئيس نيابة يعاونه عدد من
أعضاء نيابة الاستئناف.

ج - يرأس النيابة الجزائية الابتدائية المتخصصة وكيل نيابة يعاونه عدد من
أعضاء النيابة العامة.

٤ - نيابات نوعية أخرى :-

وهي نيابات متخصصة بقضايا نوعية محددة كنيابة الأحداث التي أنشئت حديثاً
كمرحلة أولى في كل من أمانة العاصمة وتغز و عدن والحديدة وكذلك نيابة السجون
والمخالفات ونيابة الأمن والبحث والمرور والتموين والإسكان ونيابة الصحافة
والمطبوعات ونيابة الآثار ونيابة الجوازات... الخ.

٥ - نيابات منشأة :-

من أجل مواكبة التعديلات التي أجريت على التقسيم الإداري للجمهورية ووفقاً
للإمكانات المتاحة فقد تم إنشاء العديد من النيابات الابتدائية العامة منها والنوعية.. وهذا
الإنجاز تم تحقيقه دون أن يرافقه توسع في الكادر القضائي والإداري حيث جاء ذلك على
حساب الوضع القائم مما زاد من كثافة الأعمال المناطة بأعضاء النيابة والمساعدين
والإداريين ويبين الجدول ما تم إنشائه من نيابات ابتدائية عامة ونوعية في بعض
محافظات الجمهورية.

النيابة المنشأة		المحافظة
٢٠٠٢م	٢٠٠١م	
نيابة الأحداث	النيابة المناوبة	تعز
-	نيابة البحث والأمن والسجون	حزرموت (المكلا)
-	نيابة الأحداث	الحديدة
نيابة السبره	نيابة السجون	إب
نيابة السده والنادره		
نيابة البحث والسجون والأمن	نيابة الأموال الابتدائية	شبهه
-	نيابة حرض	حجه
نيابة رازح	نيابة البحث والأمن	صعده
-	النيابة المناوبة	الضالع
-	نيابة البحث والأمن	عمران
-	نيابة شبام والطويله	المحويت
(٥) نيابات	(١٠) نيابات	الإجمالي

أعمال النيابة العامة

في مجال الدعوى الجزائية.

استطاعت النيابة العامة أن تتجزر معدلات إيجابية في عدد القضايا التي تم

تحقيقها والتصرف فيها وفقاً للقانون حيث بلغت إجمالي القضايا خلال عام ٢٠٠١م

(ثلاثين ألف وثمانمائة وخمسة عشر) (٣٠.٨١٥) قضية وذلك على النحو التالي :-

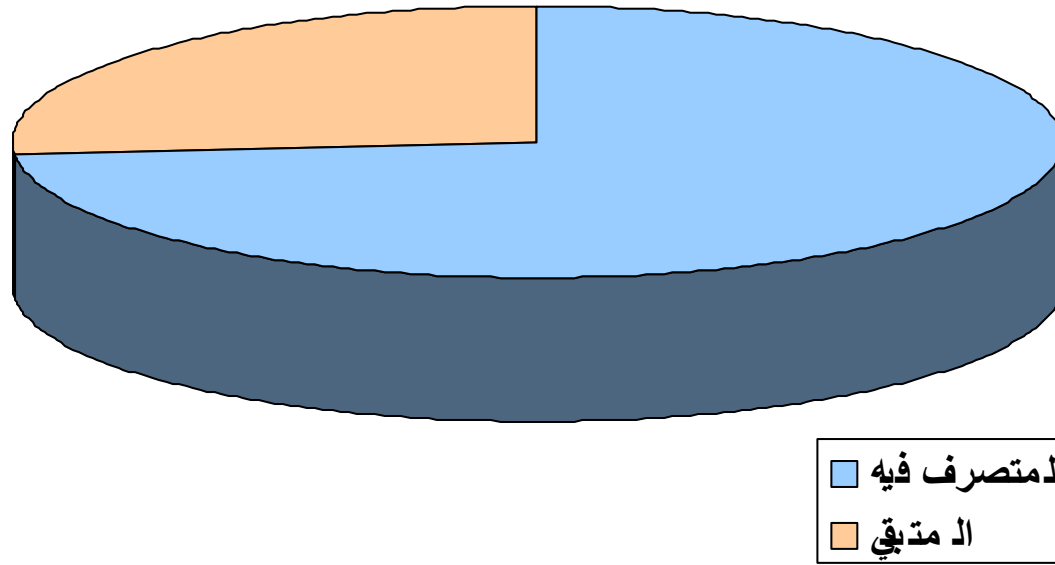
٨١٩٩	- الجسيمة
١٦٥٤١	- غير الجسيمة
٣٤٢٠	- المخالفات
٢٣٣٥	- الشكاوى الإدارية
٣٢٠	- العوارض
٢٢٧١١	- المتصرف فيه
٨١٠٤	- المتبقي
%٧٣.٧٠	نسبة الإنجاز المئوية

وخلال نفس الفترة تولت نيابات استئناف محافظات الجمهورية (١٣٧٦٠) قضية

تصرفت في (١٢٩٧٨) قضية بنسبة (٩٤.٣٢%)

وفي الرسوم البيانية والجداول مزيداً من التوضيح.

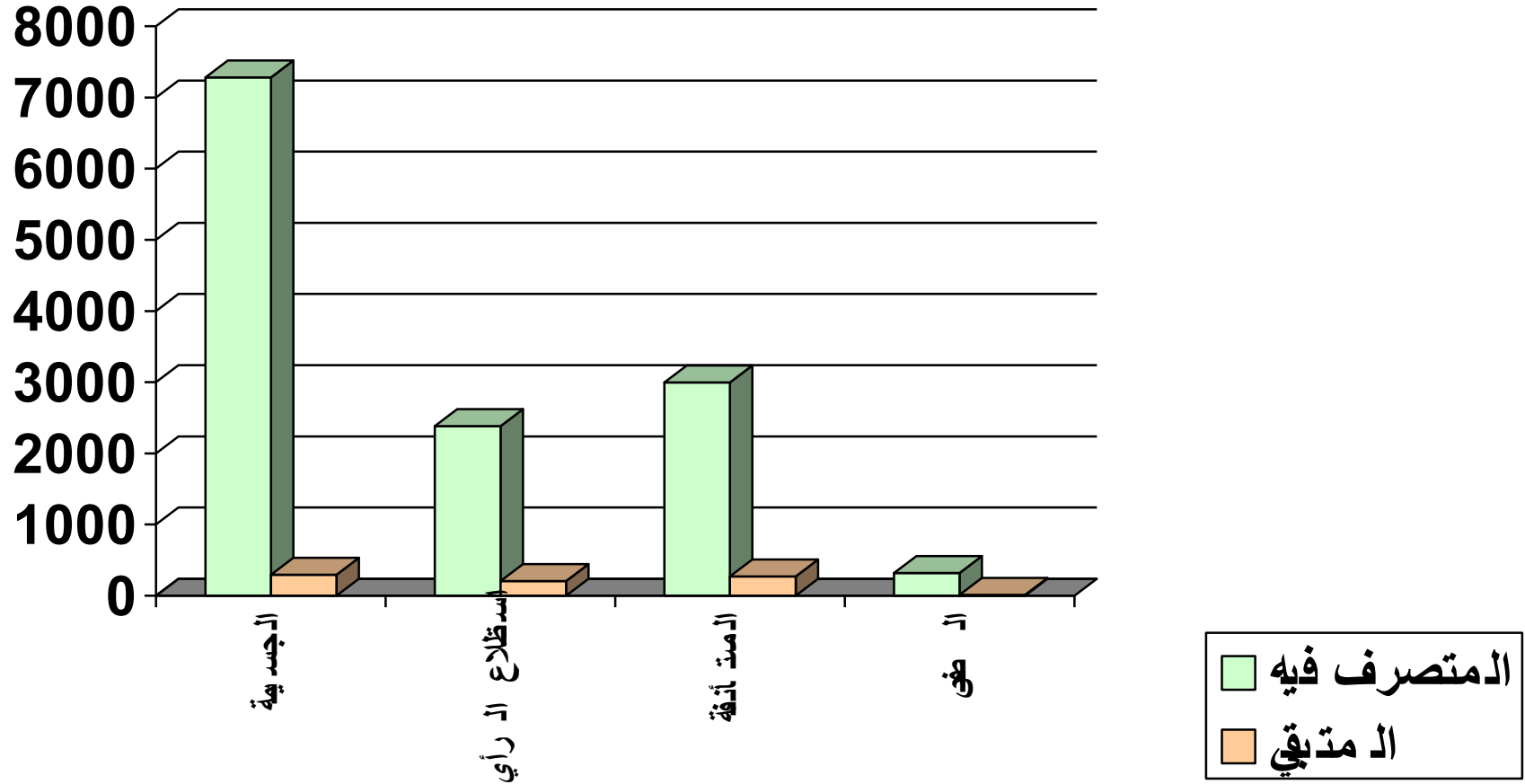
- رسم بياني يوضح عدد القضايا المتصرف فيها والمتبقي خلال عام ٢٠٠١ م.



جدول رقم (١) يوضح القضايا التي عرضت على نيابات استئناف محافظات الجمهورية والتي رفعت إليها من النيابات الابتدائية والنوعية خلال العام ٢٠٠١م.

النسبة المئوية للإنجاز %	الإجمالي العام	المجموع		الفحص		المستأنفة		استطلاع الرأي		الجسيمة		نوع القضية التصرف	النيابة
		المتبقي	المتصرف فيه	المتبقي	المتصرف فيه	المتبقي	المتصرف فيه	المتبقي	المتصرف فيه	المتبقي	المتصرف فيه		
٩٣.٤١	١٥٦٤	١.٣	١٤٦١	٠	٦٠	٥٠	١٩٨	٣١	٢٣٦	٢٢	٩٦٧	شمال الأمانة	
٩٢.٩٧	١٢٨١	٩.٠	١١٩١	٠	٣٤	٩.٠	١٧٩	٠	٢٢٧	٠	٧٥١	جنوب الأمانة	
٩٧.٦٣	٧١٧	١٧	٧٠٠	١	١٤	١١	٢٤٣	١	١٥٢	٤	٢٩١	صنعاء	
٩٩.٤٩	١٧٥٦	٩	١٧٤٧	٠	٨١	٠	١٣٢	٠	٢٤٠	٩	١٢٩٤	عدن	
٩٣.٣٣	٩٤٤	٦٣	٨٨١	٤	٣١	٠	٢٩٤	٤	١٤٩	٥٥	٤٠٧	تعز	
١.٠٠	٥٤٤	٠	٥٥٤	٠	٠	٠	١١٧	٨٠	٠	٠	٣٥٧	حضرموت (المكلا)	
٩٢.٢٧	٢٢٠	١٧	٢٠٣	٠	١٠	٨	٥٣	٦	٣٠	٣	١١٠	حضرموت (سيئون)	
٩٠.٩٣	١١٥٨	١.٥	١٠٥٣	٠	٠	١	٣٢٣	٢٢	١٦	٨٢	٧١٤	الحديدة	
٩٦.٨٦	٥٠.٩	١٦	٤٩٣	١	١٠	٥	١١٨	٨	١٠.٩	٢	٢٥٦	لحج	
٩٧.٢٢	٧٩٠	٢٢	٧٦٨	٠	٠	١	٣٠.٧	١٣	٢٨	٨	٤٣٣	إب	
٨٧.٧٩	٢٦٢	٣٢	٢٣٠	٠	٠	١٧	٤٣	٧	٢٨	٨	١٥٩	أبين	
٨٧.٣٤	٤٨٢	٦١	٤٢١	٠	٣	٤١	١٢٣	٤	٤١	١٦	٢٥٤	ذمار	
١.٠٠	١٦٨	٠	١٦٨	٠	٠	٠	٤٣	٠	٥٢	٠	٧٣	شبوكة	
٩٠.٤١	٣٨٦	٣٧	٣٤٩	٠	٨	١٦	١٢٢	١١	٦٥	١٠	١٥٤	البيضاء	
٩٦.٧٠	٣٦٤	١٢	٣٥٢	٠	٠	٠	١٣٩	١	٤٦	١١	١٦٧	حجة	
١.٠٠	٣٢٧	٠	٣٢٧	٠	٤	٠	١٠٠	٠	٦٦	٠	١٥٧	صعدة	
٩٧.٤٩	٤٣٨	١١	٤٢٧	٠	١٤	٧	١٣٠	٠	٩١	٤	١٩٢	الضالع	
٩٤.٠٥	٥٣٨	٣٢	٥٠.٦	٠	١٧	٥	٩٩	٢٠	٢٦٠	٧	١٣٠	عمران	
٨٨.٢٤	٥١	٦	٤٥	٥	٠	٠	٢٢	١	٠	٠	٢٣	المهرة	
٩٠.٩١	٨٨	٨	٨٠	٠	٠	٢	٢٧	١	٢١	٥	٣٢	المحويت	
٩٧.٤٤	٣٩	١	٣٨	٠	٠	٠	١٦	١	٨	٠	١٤	مأرب	
١.٠٠	١	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	الجوف	
٧٥	٨٨	٢٢	٦٦	٠	٠	٠	٣٦	٣	٨	١٩	٢٢	الجزائرية المتخصصة	
٨٨.٦٠	١٠٣٥	١١٨	٩١٧	٠	٣٢	١٧	١٣٠	٧١	٤٣١	٣٠	٣٢٤	الأموال العامة	
٩٤.٣٢	١٣٧٦٠	٧٨٢	١٢٩٧٨	١١	٣١٨	٢٧١	٢٩٩٥	٢٠٥	٢٣٨٤	٢٩٥	٧٢٨١	الإجمالي	

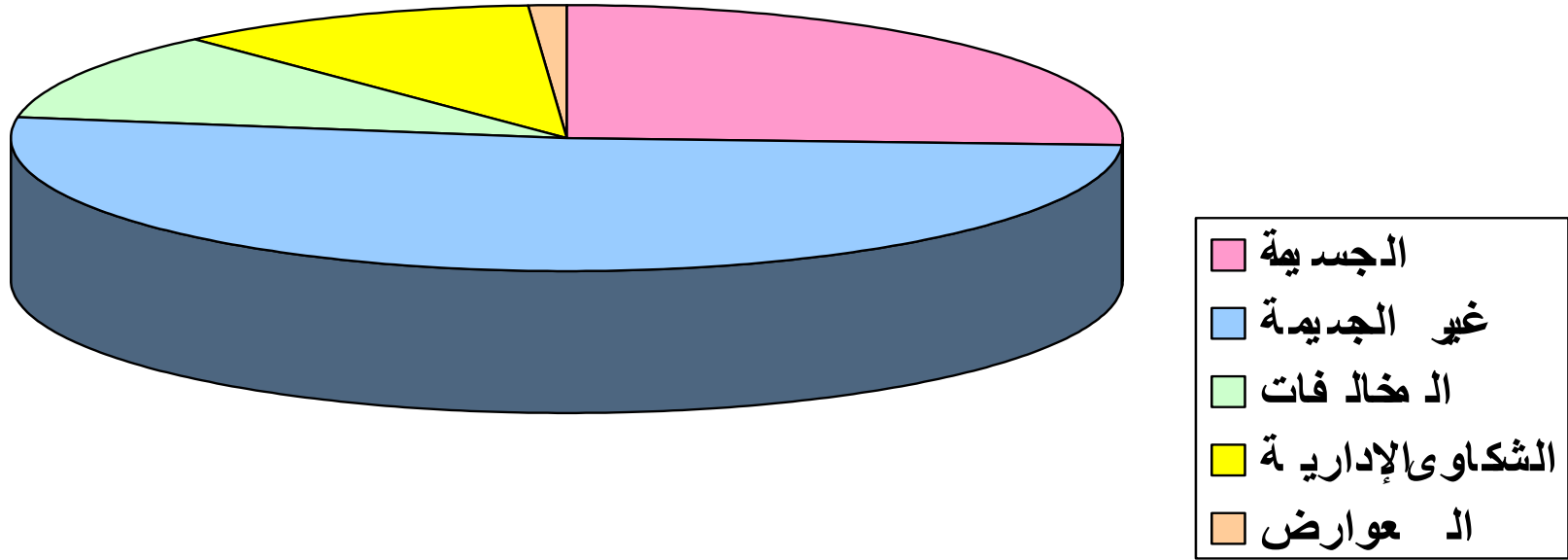
رسم بياني يوضح إجمالي القضايا التي عرضت على نيابات الإستئناف على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠١م.



جدول رقم (٢) يوضح إجمالي القضايا التي تولتها النيابة الابتدائية والنوعية في محافظات الجمهورية خلال العام ٢٠٠١م.

الإجمالي	العوارض	الشكاوى الإدارية	المخالفات	غير الجسيمة	الجسيمة	نوع القضية النيابة
٣٧٤٠	٤٠	١٢٩	٤٨٨	٢١٧٧	٩٠٦	شمال الأمانة
٤٢٢٠	٢٤	٢٥٤	٣٣٩	٢٦٠١	١٠٠٢	جنوب الأمانة
١٢٨٢	١٢	١٠٤	٩	٧٧٢	٣٨٥	صنعاء
٤٤٢٤	١٥٨	١٦٩	٦٣١	٢١٣٦	١٣٣٠	عدن
٢٢٥٧	٠	١١٩	٥٨٠	١٠٥٤	٥٠٤	تعز
١٥٠٥	٦	١٥٢	٢١٩	٦٨٤	٤٤٤	حضر موت (المكلا)
٦٨٩	١١	١٢٩	٨٤	٣١٤	١٢٤	حضر موت (سيئون)
٢٩٦١	٦	٢٤٠	٤٢٠	١٤٧٢	٨٢٣	الحديدة
١٣٢٠	٢٧	١٣٧	٦٤	٨٦٠	٢٣٢	لحج
١٥٨٦	٢	٥٨	١٠٩	٩٦٦	٤٥١	إب
٦٦٨	٣	٧٠	٣٦	٣٨٩	١٧٠	أبين
٩٥٦	٤	١٩	٩٣	٥٣٧	٣٠٣	ذمار
٣٦٦	١	٣١	١٩	٢١٧	٩٨	شبوثة
٥٨٢	١	٨٩	٤٩	٢٨٣	١٦٠	البيضاء
٨١٦	٣	٧١	٤٠	٤٨٥	٢١٧	حجة
٣٥٣	١٧	٢٥	٢	١٤٢	١٦٧	صعده
٧٦٣	٢	٥٩	٧	٥١٥	١٨٠	الضالع
٦٤٨	٢	١٣٧	١٥١	٢٢٢	١٣٦	عمران
١١٣	١	٢	٦	٧٥	٢٩	المهرة
١٥١	٠	٦	١	١٠٣	٤١	المحويت
٦٧	٠	٣	٥	٤٣	١٦	مأرب
٤	٠	٠	٠	٢	٢	الجوف
٦٤	٠	٠	٠	١١	٥٣	الجزائرية المتخصصة
١٢٨٠	٠	٣٣٢	٦٨	٤٥٤	٤٢٦	الأموال العامة
٣٠٨١٥	٣٢٠	٢٣٣٥	٣٤٢٠	١٦٥٤١	٨١٩٩	الإجمالي

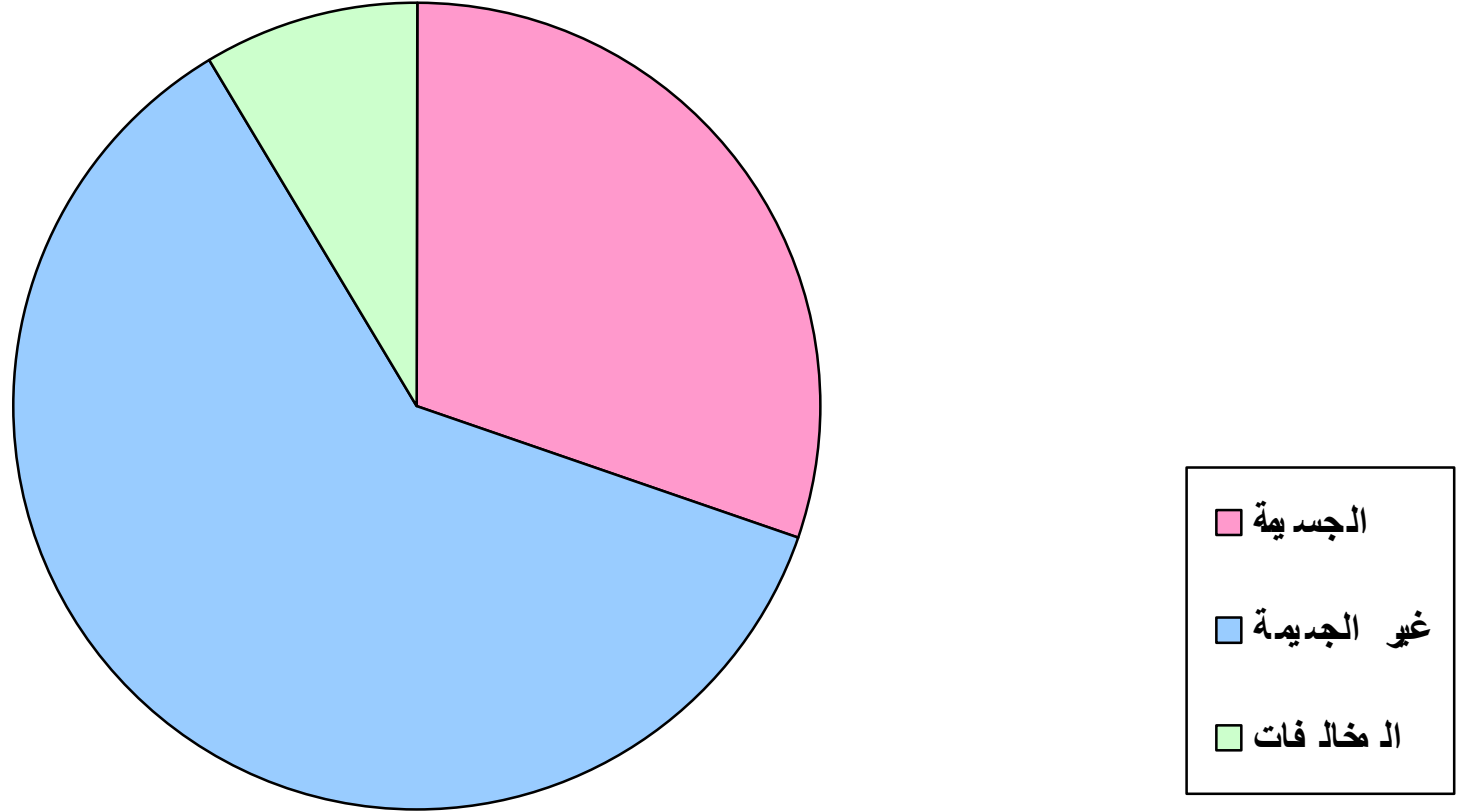
رسم بياني يبين إجمالي القضايا التي تولتها النيابة الابتدائية والنوعية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠١.



جدول رقم (٣) يوضح إجمالي القضايا الصادر فيها أحكام قضائية في محافظات الجمهورية خلال العام ٢٠٠١م.

النوعية	نوع القضية	الجسيمة	غير الجسيمة	المخالفات	الإجمالي
شمال الأمانة	٣٦٩	٤٠٧	١٤	٧٩٠	
جنوب الأمانة	٦٢٠	١٠١٦	١٧	١٦٥٣	
صنعاء	٢٥٥	٤٥٤	٠	٧٠٩	
عدن	٩٤١	٧٨٦	٩٤	١٨٢١	
تعز	٢٥٢	٧٢٥	٢	٩٧٩	
حضر موت (المكلا)	٣٦	٦٩	١	١٠٦	
حضر موت (سيئون)	٧٠	١٢٢	١٧	٢٠٩	
الحديدة	٧٢٢	١٠١٥	١٢	١٧٤٩	
لحج	١٧٢	٢٦٩	٢	٤٤٣	
إب	٣٠٢	٧٦٥	٣٢	١٠٩٩	
أبين	٤٨	١٥٤	٨	٢١٠	
ذمار	١٩٤	٣٣٠	٣٧	٥٦١	
شبوثة	٥٣	٨٦	٢	١٤١	
البيضاء	١٦٠	٢٩٨	٨	٤٦٦	
حجة	٩٥	٢٤٣	١٨	٣٥٦	
صعده	١٤٤	١١٩	١٥	٢٧٨	
الضالع	١٤٠	٢٨٥	٦	٤٣١	
عمران	١٠٣	٢٣٩	١٢	٣٥٤	
المهرة	٢٣	٥٥	٢	٨٠	
المحويت	١٨	٣٦	٠	٥٤	
مأرب	٢	١٠	٢	١٤	
الجوف	٠	٢	٠	٢	
الجزائية المتخصصة	٣٢	٠	٠	٣٢	
الأموال العامة	١٨٩	١٤٧	٢	٣٣٨	
الإجمالي	٤٩٤٠	٧٦٣٢	٣٠٣	١٢٨٧٥	

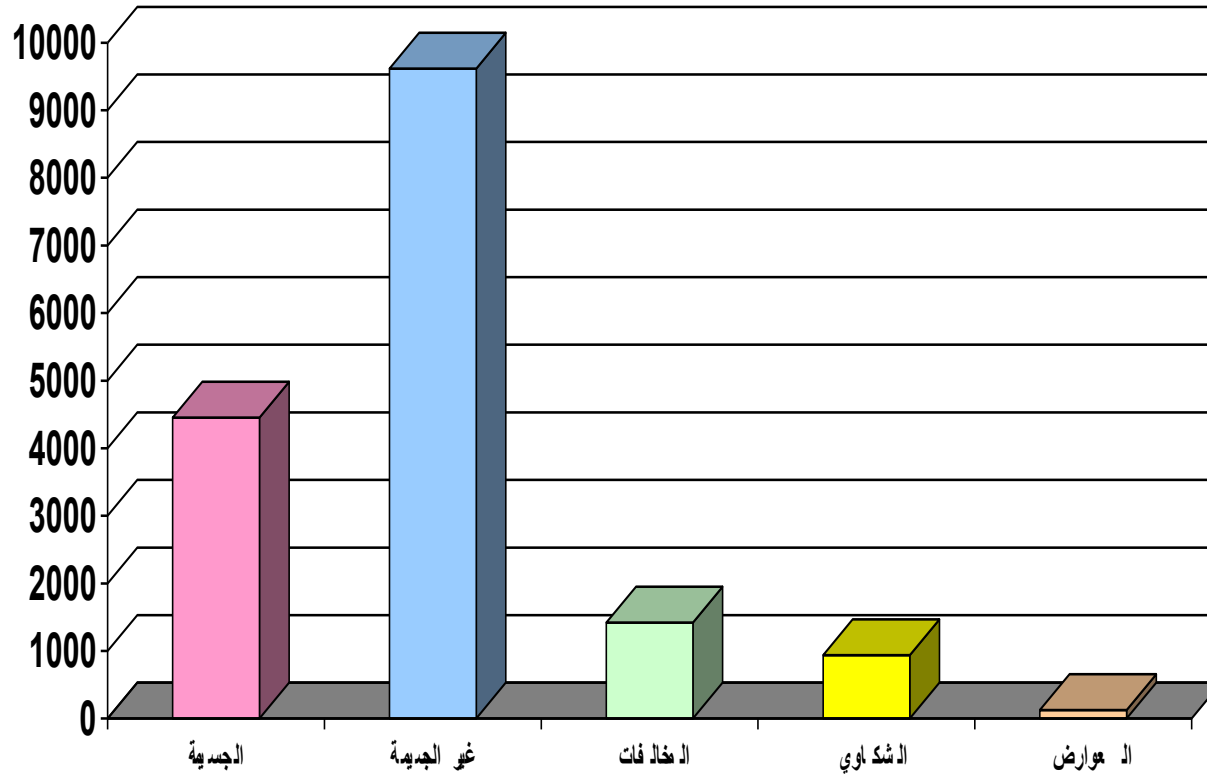
رسم بياني يوضح إجمالي القضايا الصادر فيها أحكام قضائية على مستوى الجمهورية خلال عام ٢٠٠١م.



جدول رقم (٤) يوضح القضايا التي تولتها عموم نيابات الجمهورية في النصف الأول من عام ٢٠٠٢م.

م	اسم المحافظة	الجسيمة	غير الجسيمة	المخالفات	الشكاوى	العوارض	الإجمالي
١	شمال الأمانة	٥١٣	١٣٢٩	١٢١	٩٢	٢	٢٠٥٧
٢	جنوب الأمانة	٤٧٣	١٢٥٧	١١٥	٢٥	٠	١٨٧٠
٤	صنعاء	١١٩	٢٨٩	٢٧	١٨	٠	٤٥٣
٣	عدن	٦٨٢	١٢٢٣	٥٩	٦٧	٨٤	٢١١٥
٥	تعز	٤١٧	١١٧٣	٣٦٧	٣٣	٤	١٩٩٤
٦	حزرموت (المكلا)	٣١٩	٤٥٠	٤٠	٦٣	٩	٨٨١
٧	حزرموت (سيئون)	٩١	١٦١	٢٣	٥٩	١	٣٣٥
٨	الحديدة	٥٢٨	٨٥٦	٣٤٩	١١٩	٤	١٨٥٦
٩	لحج	١٦٧	٤٨٤	٣٧	٦٢	١٠	٧٦٠
١٠	إب	٣١٣	٦١٣	٢٠	٢٤	٢	٩٧٢
١١	أبين	٨٠	٢٠٦	٢٦	٢٧	٢	٣٤١
١٢	ذمار	١١٤	٢٤٤	٢٧	١٦	٠	٤٠١
١٣	شبوة	٦٣	١٢١	٦	٢٣	٠	٢١٣
١٤	البيضاء	١٤٢	١٩٢	٣٦	٢	٠	٣٧٢
١٥	حجة	١٤٦	٢٨٢	١٣	١٦٤	٥	٦١٠
١٦	صعدة	٥٣	١٠١	٧٤	٤٢	٤	٢٧٤
١٧	الضالع	٨٥	٣٠٧	١٤	٤١	٠	٤٤٧
١٨	عمران	٥٣	١٥٨	٢	٢٦	١	٢٤٠
١٩	المهرة	٢٣	٥٤	٦	٠	٠	٨٣
٢٠	المحويت	٤٥	٨٩	٠	٢٥	٠	١٥٩
٢١	مأرب	١٩	٢٩	٥٨	٨	٠	١١٤
٢٢	الجوف	٧	٠	٠	١	٠	٨
	الإجمالي	٤٤٥٢	٩٦١٨	١٤٢٠	٩٣٧	١٢٨	١٦٥٥٥

رسم بياني يوضح إجمالي القضايا التي تولتها النيابة على مستوى الجمهورية في النصف الأول من عام ٢٠٠٢م.



نِيايَةُ التَّقْضِ

نيابة النقض والإقرار نيابة مستقلة قضائياً عن النيابة الطاعنة وأطراف النزاع شكلت في إطار المحكمة العليا لتمثل القانون في حياد تام وترعى حسن تطبيقه وهي تتبع النائب العام مالياً وإدارياً وتعمل تحت إشرافه بما لا يتعارض مع طبيعة مهامها وتؤلف من المحامي العام وعدد من الأعضاء ممن لا تقل درجاتهم عن رئيس نيابة ويتم تعيينهم وترشيحهم وفقاً للقانون.

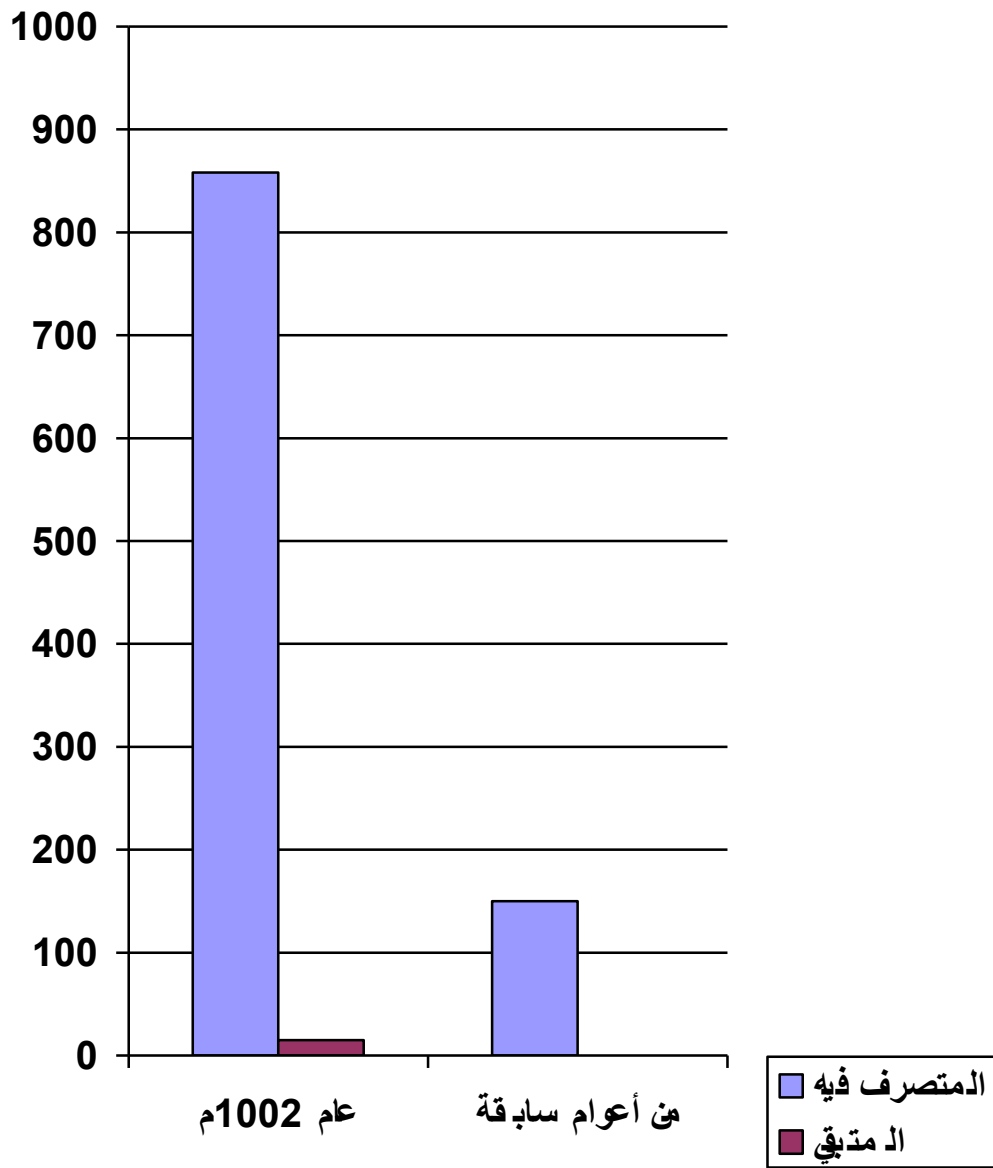
حيث تقوم النيابة بقيد الطعون المقدمة من سائر الخصوم والأطراف في الدعوى الجزائية بسجلاتها وتقوم بتحرير مذكرة برأيها في كل طعن من حيث الشكل والموضوع وترفقه بملف القضية قبل أن تنظره الدائرة الجزائية أو الدائرة العسكرية بالمحكمة العليا.

وتدعى نيابة النقض لحضور جلسات المحكمة ولا تفصل في الطعون إلا بعد أن تسمع رأيها ويستثنى من ذلك الطعن لمصلحة القانون والذي أنيط لشخص النائب العام حيث يقيد في سجلات نيابة النقض فلا يوجبها القانون تحرير مذكرة بشأنها ولا حضور جلسة نظره التي تعقد في غرفة المداولة.

وفيما يلي جدول إحصائي بعدد القضايا التي عرضت على نيابة النقض مع بيان ماتم التصرف فيها.

المجموع			مرحلة من أعوام سابقة			خلال العام ٢٠٠١			البيان
المتبقي	المتصرف فيه	العدد	المتبقي	المتصرف فيه	العدد	المتبقي	المتصرف فيه	العدد	الجهة
١٥٠	٨٧٣	١٠٢٣	٠	١٥	١٥	١٥٠	٨٥٨	١٠٠٨	الأمانة العامة للمحكمة العليا
١٥٠	٨٧٣	١٠٢٣	٠	١٥	١٥	١٥٠	٨٥٨	١٠٠٨	الإجمالي

رسم بياني يوضح القضايا المتصرف فيه والمتبقي التي عرضت على نيابة النقض.



المكتب الفقي

أ: مكانة واختصاصات المكتب الفني :-

يعتبر المكتب الفني المكتب القانوني للنائب العام ويعني بتقديم الرأي والمشورة القانونية للنائب ويمارس الاختصاصات والواجبات الآتية:-

- ١ دراسة التظلمات المقدمة للنائب العام وعرضها عليه بالرأي القانوني.
- ٢ فحص القضايا الهامة التي ترسل للنائب العام وفقاً لأحكام قانون العقوبات والتعليمات العامة وعرضها عليه بعد إعداد التقارير الفنية أو المذكرات اللازمة بشأنها.
- ٣ مراجعة القرارات الصادرة من أعضاء النيابة بأن لاوجه لإقامة الدعوى الجزائية أو بحفظها وعرض ما يرى إلغاؤه منها بالرأي القانوني على النائب العام.
- ٤ مراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف والتي انقضت ميعاد الطعن فيها وعرض ما يرى الطعن فيه لمصلحة القانون بالرأي القانوني على النائب العام وبصفة خاصة قضايا البراءة.
- ٥ تحقيق القضايا التي يرى النائب العام الإشراف على تحقيقها بمعرفته وذلك لجسامتها أو أهميتها بحسب ظروفها أو أطرافها.
- ٦ إعداد ومراجعة التعليمات العامة للنيابة والتعليمات الخاصة والكتب الدورية والمنشورات الإدارية والقرارات والنماذج اللازمة لحسن سير العمل وعرضها على النائب العام لإصدارها.
- ٧ دراسة وإعداد المقترحات لتعديل القوانين السارية لتلافي أوجه القصور فيها الذي أسفر عنه التطبيق.
- ٨ إعداد الأبحاث التي تتعلق بالمؤتمرات الدولية والعربية وكذلك كل ما يتصل بتبادل القوانين أو الوثائق وأيضا المشاركة في الاجتماعات الدولية.
- ٩ إشراف على المكتبة والعمل على تجديدها المستمر ومراعاة احتوائها على أحدث المراجع القانونية والأوامر والتعليمات الصادرة عن النائب العام لتكون مرجعا لكافة الأنشطة القانونية.
- ١٠ - ما يوكل إليه من أعمال يراها النائب العام.

ب : البناء التنظيمي للمكتب الفني:-

يتكون المكتب الفني من رئيس ونائب وعدد من الأعضاء موزعين على أربع شعب تضطلع كل منها بمهام محددة على النحو التالي :

(١) شعبة فحص القضايا:

وتمارس الاختصاصات الآتية:

أ - فحص القضايا التي ترسل إلى النائب العام طبقاً لأحكام قانون الإجراءات الجزائية والتعليمات العامة وعرضها عليه بعد إعداد التقارير الفنية والمذكرات اللازمة.

ب - فحص القرارات الصادرة في القضايا بأن لوجه لإقامة الدعوى الجزائية أو بحفظها وعرض ما يرى إلغاؤه منها بالرأي القانوني على النائب العام.

ج - دراسة التظلمات المقدمة للنائب العام من أطراف الخصومة بشأن القرارات الصادرة في قضاياهم بأن لوجه لإقامة الدعوى الجزائية وعرضها عليه بالرأي القانوني.

د - مراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية والمحاكم الاستئنافية والتي انقضت ميعاد الطعن فيها وعرض ما يرى الطعن فيه لمصلحة القانون إن كان لذلك مقتضى طبقاً للصلاحيات المقررة للنائب العام.

هـ - ما يوكل إليها من أعمال يراها النائب العام.

(٢) شعبة المراجعة والبحوث والدراسات:

وتمارس الاختصاصات الآتية:

أ - مراجعة جميع الأحكام الصادرة من محاكم الجمهورية بالإعدام حداً أو قصاصاً أو تعزيراً أو بحد يترتب عليه ذهاب عضو من الجسم وعرضها على المحكمة العليا مشفوعة بمذكرة العرض الوجوبي ورأي النيابة العامة فيها.

- ب - دراسة طلبات التماس إعادة النظر وعرض النتيجة على النائب العام برأي حفظها أو عرضها على المحكمة العليا إن توفر سبب من أسباب قبوله.
- ج -مراجعة أحكام البراءة الصادرة من محاكم الاستئناف والتي لم تقترح نيابة المحافظة الطعن فيها بالنقض.
- د - دراسة مذكرات أسباب الطعن المرفوعة من رؤساء نيابات المحافظات في القضايا المراد الطعن في الأحكام الصادرة فيها.
- هـ - إعداد ومراجعة التعليمات العامة للنيابة والتعليمات الخاصة والكتب الدورية والمنشورات الإدارية والقرارات والنماذج اللازمة لتطبيقها ولحسن سير العمل وعرضها على النائب العام لإصدارها.
- و -دراسة القوانين السارية وإعداد المقترحات لتعديلها لتفادي أوجه القصور الذي أسفر عنه التطبيق.
- ز -إعداد البحوث التي تتعلق بالمؤتمرات العربية والدولية ، وكذلك كل ما يتصل بتبادل القوانين والوثائق والمشاركة في الاجتماعات العربية والدولية والإعداد لها.
- ح -طلب التقرير السنوي بالبيانات الإحصائية المتصلة بأعمال النيابة من هيئة التفتيش لدراستها وتحليلها.
- ط -ما يوكل إليها من أعمال يراها النائب العام.

(٣) شعبة التحقيقات:

وتتولى ممارسة الاختصاصات الآتية:

- أ - تحقيق القضايا الهامة التي يرى النائب العام الإشراف على تحقيقها بنفسه نظراً لجسامتها أو أهميتها بحسب ظروفها أو أطرافها.
- ب -دراسة الشكاوى المتعلقة بأعمال النيابة العامة والجهات المعاونة لها وتصنيفها وقيدها بالسجلات المعدة لذلك وإبداء الرأي فيها.

- ج - تلقي ردود ونتائج فحص الشكاوى من الجهات المختصة وعرضها على النائب العام أو المحامي العام الأول بالرأي القانوني ثم إبلاغها لذوي الشأن.
- د - دراسة الطلبات التي تقدم بطلب العفو عن ربع المدة المحكوم بها في العقوبات التعزيرية ورفعها للنائب العام بالرأي القانوني.
- هـ - دراسة طلبات الديات والأروش والمساعدات التي تقدمها الدولة والعرض على النائب العام بالرأي القانوني.
- و - ما يوكل إليها من أعمال يراها النائب العام.

(٤) شعبة الثقافة والمكتبات:

وتتولى ممارسة الاختصاصات الآتية:

- أ - ترجمة ما يحال إليها من وثائق ومستندات رسمية أو عرفية وبصفة عامة الأوراق المصاغة بلغة أجنبية وتتصل مواضيعها بعمل النيابة ومنها :
- ترجمة الإنابات القضائية الأجنبية التي ترد إلى اليمن من الدول الأجنبية لتنفيذها وترجمة الإنابات القضائية اليمنية وإرسالها إلى الدول الأجنبية.
- إعداد قوائم الكتب والمراجع والدوريات القانونية ذات الصلة بأعمال النيابة لاختيار المناسب منها واتخاذ ما يلزم لاقتناء ما يقع عليه الاختيار.
- ب - دراسة ملفات الاسترداد التي ترسل إلى مكتب النائب العام من مختلف نيابات الجمهورية متضمنة طلب استرداد المتهمين من الخارج.
- ج - دراسة ملفات الاسترداد التي ترد إلى مكتب النائب العام عبر الشرطة الدولية (انتربول صنعاء) متضمنة طلب استرداد متهمين متواجدين داخل أراضي الجمهورية اليمنية ارتكبوا جرائم في الخارج.

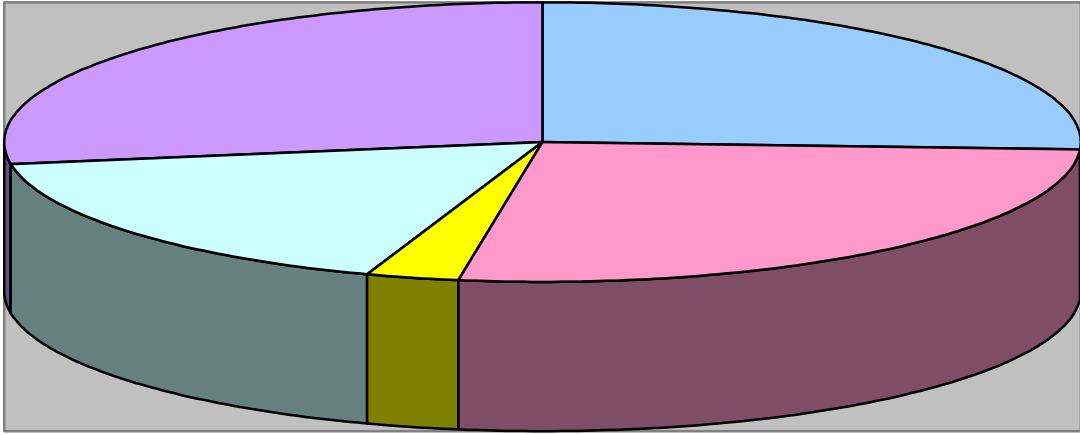
ج- أعمال وإنجازات المكتب الفني :-

بلغ إجمالي عدد القضايا التي تولاهما المكتب الفني بالدراسة وإبداء الرأي فيها وإعداد المذكرات القانونية اللازمة بشأنها (٨٩٩) قضية وتفصيلها على النحو التالي :-

العدد	نوع القضية
٢٣٣	عرض وجوبي
٢٣٩	استطلاع رأي
٢٤	قضايا الاسترداد
١٥٦	التماسات
٢٤٧	عرائض
٨٩٩	الإجمالي

وقد تم إحالة أربعمئة وست قضايا إلى المحكمة العليا خلال الفترة ٢٠٠١م - يونيو ٢٠٠٢م.

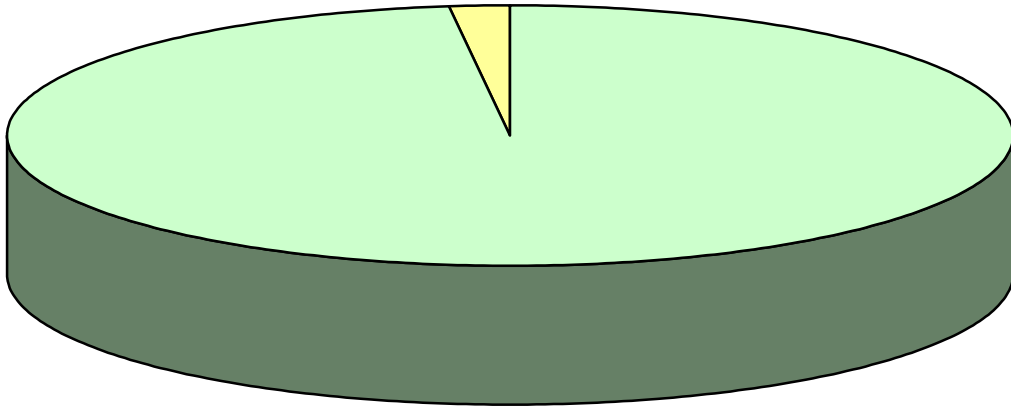
رسم بياني يوضح عدد القضايا وأنواعها التي تولاها المكتب الفني خلال عام ٢٠٠١م.



جدول إحصائي عددي في القضايا الواردة إلى المكتب الفني من النيابة
والجهات الأخرى لعام ٢٠٠١م.

الرقم	الجهة	العدد	المتصرف فيه	المتبقي	النسبة %
١	شمال الأمانة	٥٥	٥٤	١	٩
٢	جنوب الأمانة	٣٥	٣٤	١	٥.٧٨
٣	صنعاء	٢٨	٢٧	١	٤.٦٢
٤	عدن	٢٧	٢٧	٠	٤.٤٥
٥	تعز	٣٩	٣٨	١	٦.٤٤
٦	حضر موت (المكلا)	٩	٨	١	١.٤٩
٧	حضر موت (سيئون)	٩	٩	٠	١.٤٩
٨	الحديدة	٢٢	٢١	١	٣.٦٣
٩	لحج	١٧	١٧	٠	٢.٨٠
١٠	إب	٤١	٤١	٠	٦.٧٧
١١	أبين	١٤	١٤	٠	٢.٣١
١٢	ذمار	٢٠	٢٠	٠	٣.٣٠
١٣	شبوثة	٨	٧	١	١.٣٢
١٤	البيضاء	٢٣	٢٣	٠	٣.٨٠
١٥	حجة	٢٥	٢٥	٠	٤.١٣
١٦	صعده	١٢	١٢	٠	١.٩٨
١٧	الضالع	٨	٨	٠	١.٣٢
١٨	عمران	١٥	١٥	٠	٢.٤٨
١٩	المحويت	٩	٩	٠	١.٤٩
٢٠	مأرب	١٠	١٠	٠	١.٦٥
٢١	الجوف	١	١	٠	٠.١٦
٢٢	الجزائرية المتخصصة	١٩	١٩	٠	٣.١٤
٢٣	الأموال العامة	٥	٤	١	٠.٨٣
٢٤	نيابة النقض	٢	٢	٠	٠.٣٣
٢٥	الصحافة	١	١	٠	٠.١٦
٢٦	التفتيش القضائي	١	١	٠	٠.١٦
٢٧	المحكمة العليا	١٣٨	١٣٦	٢	٢٢.٧٨
٢٨	القضاء العسكري	١١	١١	٠	١.٨١
٢٩	الانتربول	٢	٢	٠	٠.٣٣
	الإجمالي	٦٠٦	٥٩٦	١٠	٩٩.٩٥

رسم بياني يوضح إجمالي القضايا الواردة إلى المكتب الفني من النيابة والجهات الأخرى
لعام ٢٠٠١م.

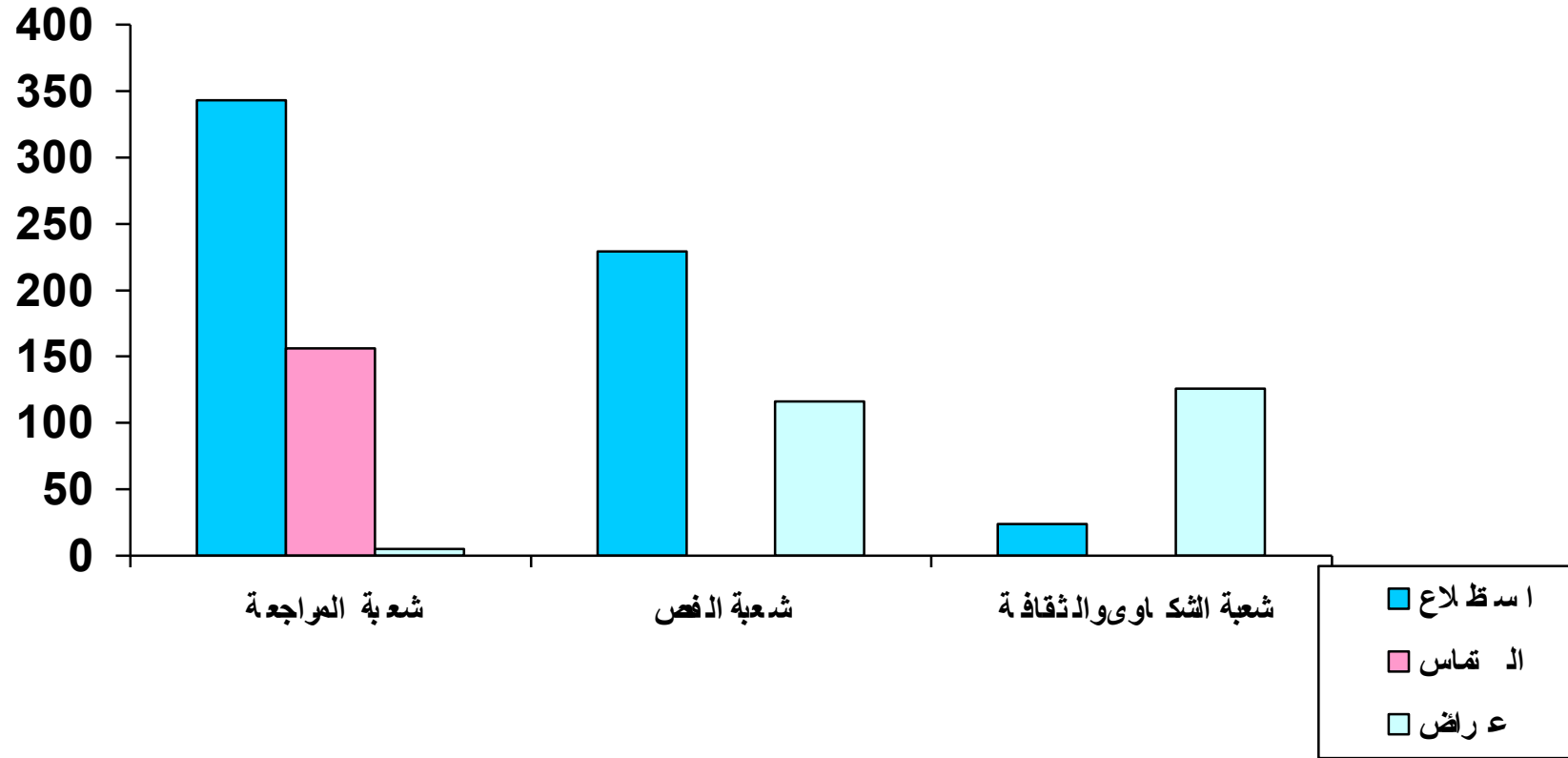


المصدر فيها
المتبقي

جدول إحصائي عددي للقضايا والعرائض والالتماسات التي تولتها الشعب في المكتب الفني خلال عام ٢٠٠١ م.

نوع القضية					اسم الشعبة	م
النسبة إلى الإجمالي العام %	الإجمالي	عرائض	التماس	استطلاع		
٤٩.٩٥	٥٠٤	٥	١٥٦	٣٤٣	المراجعة	١
٣٥.١٨	٣٥٥	١١٦	٠	٢٣٩	الفحص	٢
١٤.٨٦	١٥٠	١٢٦	٠	٢٤	الشكاوى والثقافة	٣
	١٠٠٩	٢٤٧	١٥٦	٦٠٦	الإجمالي	

رسم بياني يوضح عدد القضايا والعرائض والالتماسات التي تولتها الشعب في المكتب الفني خلال عام ٢٠٠١م.



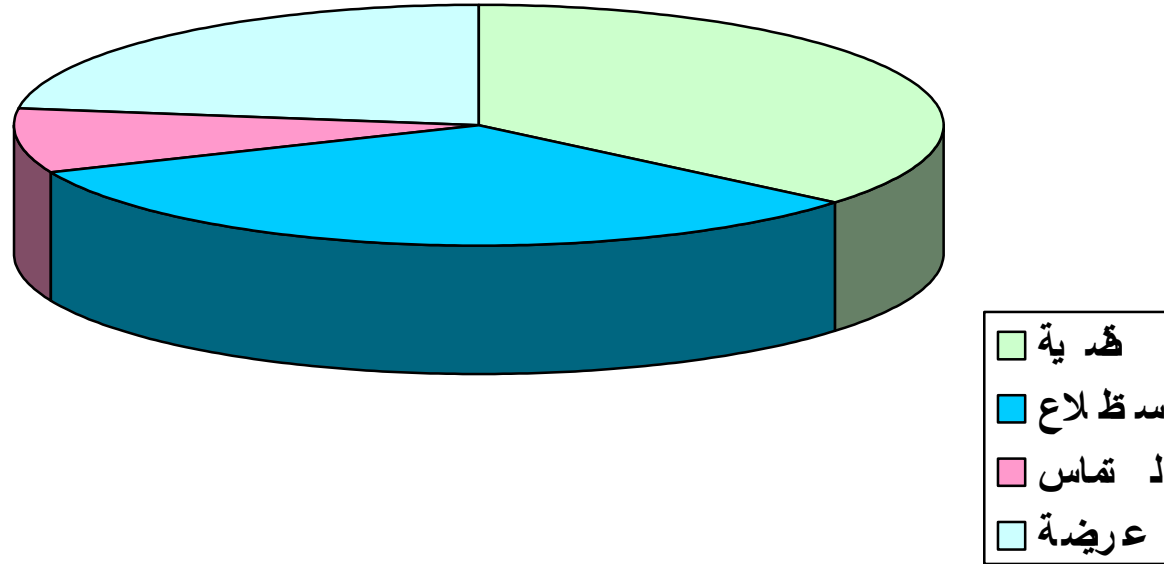
ووفقاً للاختصاصات المحددة للمكتب الفني فقد قام خلال النصف الأول من العام الحالي ٢٠٠٢م على تنفيذ الأعمال الآتية :-

- ١ - إعداد مجموعة تشريعية تتصل بالقوانين ذات الصلة بمهام واختصاصات وصلاحيات النيابة العامة لغرض طبعتها وتوزيعها على عموم النيابة لتكون في متناول سائر الأعضاء أينما كانوا يباشرون أعمالهم.
- ٢ - جمع وترتيب التعاميم والكتب الدورية والمنشورات ذات الطابع القضائي الصادر من النائب العام خلال الأعوام ١٩٩٠م وحتى الثلث الأول من عام ٢٠٠٢م ، وتم توزيعها.
- ٣ - فهرست جميع القوانين منذ قيام الجمهورية وحتى عام ٢٠٠١م بترتيب الأحرف الأبجدية (مجردة من أداة التعريف) ليسهل العودة والوقوف عليها بسهولة.
- ٤ - طباعة أهم القوانين المتعلقة بأعمال النيابة العامة وإدراجها ضمن برامج الكمبيوتر بالمكتب.
- ٥ - استحداث سجلات قيد قضايا المكتب عبر الكمبيوتر.
- ٦ - يتم حالياً طباعة مجموعات الاتفاقيات الثنائية الدولية.

ومن حيث نشاط وإنجازات المكتب الفني فإنه قد تولى عدد (٨٧٤) قضية خلال الفترة
يناير/ يونيو ٢٠٠٢م وفقاً لما يبينه الجدول الآتي :

الجهة	البيان	قضية	استطلاع	التماس	عريضة	الإجمالي
شمال الأمانة		٤	١٧	١	٣٠	٥٢
جنوب الأمانة		٤	١٨	٤	١٦	٤٢
صنعاء		١٤	٢٠	١١	٢٨	٧٣
عدن		٤	٥٨	٠	٩	٧١
تعز		٢٧	١٣	١٤	١٥	٦٩
حضر موت (المكلا)		٤	٤	١	٦	١٥
حضر موت (سيئون)		٦	٢	٠	١	٩
الحديدة		٦	١٥	٢	٥	٢٨
لحج		٢	١٠	٢	٧	٢١
إب		٢٥	٢٢	٤	٩	٦٠
أبين		٩	٣	٢	٢	١٦
ذمار		١٦	٨	٨	٨	٤٠
شبوثة		٥	٩	١	٦	٢١
البيضاء		٥	١٠	١	٨	٢٤
حجة		١٣	٢	١٢	٨	٣٥
صعدة		٠	٣	٠	٢	٥
الضالع		١	٨	١	٤	١٤
عمران		١٣	١٢	٥	٩	٣٩
المهرة		٠	٠	٠	٠	٠
المحويت		٥	٨	٢	٨	٢٣
مأرب		٤	٣	٠	١	٨
الجوف		٠	١	٠	٠	١
النيابة المتخصصة		١٢	٦	١	٠	١٩
الأموال العامة		٠	٢	٠	٢	٤
أموال الأمانة		٠	٣	٠	١	٤
أموال عدن		٠	٠	٠	٠	٠
أموال تعز		٠	٤	٠	٠	٤
أموال الحديدة		٠	١	٠	٠	١
أموال إب		٠	٢	٠	٠	٢
النيابات العسكرية		٦	٧	١	٠	١٤
وزارة الصحة والعامة		٠	٠	٠	١	١
المحكمة العليا		١٢٣	٠	٢	٠	١٢٥
رئاسة الجمهورية		٦	٠	٠	٠	٦
الإنتربول		٠	١٠	٠	٣	١٣
المعهد العالي للقضاء		١	٠	٠	٠	١
وزارة العدل		٠	٠	٠	٥	٥
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة		٠	٣	٠	١	٣
وزارة الداخلية		٠	٠	٠	٢	١
وزارة الإنشاءات والإسكان		٠	٠	٠	١	٢
وزارة الصناعة		٠	٠	٠	١	١
وزارة الإدارة المحلية		٠	٠	٠	١	١
الإجمالي		٣١٥	٢٨٤	٧٥	٢٠٠	٨٧٤

رسم بياني يوضح قضايا المكتب الفني خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٢م.



كشفت يوضح الأحكام المرسله لمكتب رئاسة الجمهوريه للمصادقه
وكذا وثائق التصديق المعاده.

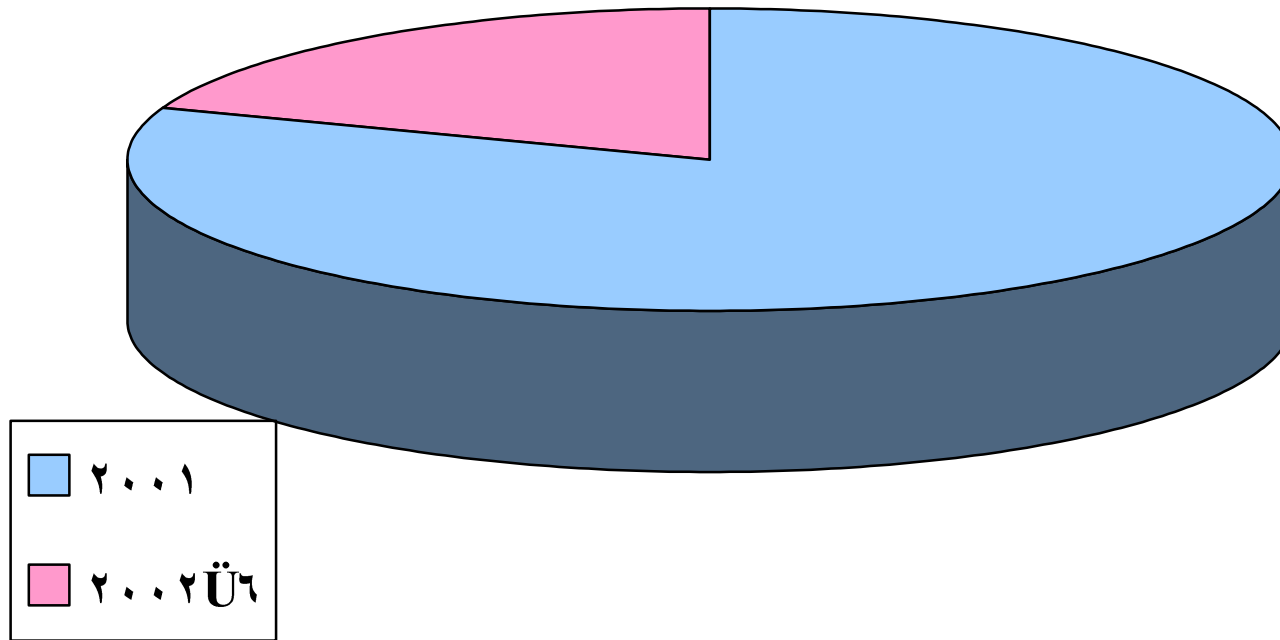
الإجمالي	العدد		البيان	م
	٢٠٠٢/٦م	٢٠٠١م		
٢٣٩	٩٥	١٤٤	الأحكام المرسله للرئاسة للمصادقه	١
٢٦٢	١٠٤	١٥٨	وثائق التصديق المعاده من الرئاسة منها من أعوام سابقه	٢

الرســــــــــــــــم البيــــــــــــــــاني.

ما تم تنفيذه من أحكام خلال العام ٢٠٠١م وحتى ٢٠٠٢/٦م

الإجمالي	العدد		المحافظة
	٢٠٠٢/٦م	٢٠٠١م	
١٨	١	١٧	أمانة العاصمة
١٧	٣	١٤	صنعاء
٦	٤	٢	عدن
٢٢	٥	١٧	تعز
٨	١	٧	حضر موت
١٥	٣	١٢	الحديدة
١١	٢	٩	لحج
٤٦	٩	٣٧	إب
٩	١	٨	أبين
١١	١	١٠	ذمار
٨	٠	٨	شبوثة
١٤	١	١٣	البيضاء
١٨	٦	١٢	حجة
٨	١	٧	صعدة
٩	٢	٧	الضالع
٧	٠	٧	عمران
٠	٠	٠	المهرة
٣	١	٢	المحويت
٦	١	٥	مأرب
٤	١	٣	النيابة العسكرية
٢٤٠	٤٣	١٩٧	الإجمالي

رسم بياني يوضح ما تم تنفيذه من أحكام خلال العام ٢٠٠١م وحتى ٦/٢٠٠٢م.



هيئة القضاة
القضاة

تعتبر هيئة التفتيش القضائي من أهم الأجهزة المساعدة للنائب العام حيث يناط بها التفتيش على أعمال أعضاء النيابة العامة ومتابعة حسن سير العمل في كافة نيابات الجمهورية وقد دعت الحاجة إلى إعادة هيكلتها وصدور لائحة تنظم أعمالها وتبين اختصاصاتها. وتتكون من رئيس الهيئة ونائبة وعدد كاف من الأعضاء ، وتتولى ممارسة الاختصاصات والمهام التالية :-

- ١ إعداد مشاريع الحركة القضائية.
- ٢ جمع المعلومات والتحريات عن المرشحين للعمل في النيابة العامة.
- ٣ القيام بكافة الإجراءات التي تكفل ضمان حقوق الأعضاء وأداء واجباتهم وكافة شئونهم الوظيفية.
- ٤ مراقبة سير العمل في النيابة والقيام بالتفتيش الدوري والمفاجئ على أعضاء النيابة.
- ٥ القيام بالإجراءات الأولية اللازمة لمحاسبة أعضاء النيابة العامة.
- ٦ تقييم أداء وسلوك وتصرفات أعضاء النيابة العامة بما يتفق والنظام العام.

وقد شكلت هيئة التفتيش على النحو الآتي :-

- رئيس هيئة التفتيش.
- نائب رئيس هيئة التفتيش.
- مساعدو رئيس هيئة التفتيش ومعاونيهم.
- ممثلو هيئة التفتيش في المحافظات.
- أعضاء هيئة التفتيش.

كما وزعت وظائف مساعدو رئيس هيئة التفتيش على النحو الآتي:-

- أ - مساعد رئيس الهيئة لشئون الأعضاء.
- ب - مساعد رئيس الهيئة لشئون التفتيش الدوري.
- ج - مساعد رئيس الهيئة لشئون الشكاوي والتفتيش المفاجئ.
- د - مساعد رئيس الهيئة لشئون السجناء.

ه - مساعد رئيس الهيئة لشئون أعمال النيابة.

و - مساعد رئيس الهيئة لشئون الإحصاء.

١: اختصاصات شئون الأعضاء :-

- ١ إمساك ملفات الأعضاء والسجلات الخاصة بقيد طلبات الالتحاق بالنيابة العامة وقيد التعيينات والترقيات وحركة الندب والإحالة على التقاعد وطلب المعلومات والبيانات اللازمة لذلك من الجهات المختصة والعمل على تنفيذ القرارات المتعلقة بالحقوق أو الجوانب المالية لأعضاء النيابة العامة.
- ٢ إجراء التحريات اللازمة عن المرشحين للعمل في النيابة العامة وجمع مايلزم عنهم من معلومات ضرورية وأساسية.
- ٣ جمع وإعداد البيانات اللازمة لمشروع الحركة القضائية.
- ٤ استيفاء مسوغات تعيين أعضاء النيابة العامة عن أحوالهم الاجتماعية والمالية بما في ذلك إقرار الذمة المالية.
- ٥ تنفيذ القرارات الخاصة بتعيين أعضاء النيابة العامة وترقيتهم وتنقلاتهم وندبهم وتسوية حالاتهم وانتهاء خدمتهم.
- ٦ إعداد كشوفات الأقدمية من واقع السجل العام المعد لذلك عقب صدور الحركة القضائية.
- ٧ القيام بتمثيل النائب العام في مخاصمة من لزم من أعضاء النيابة العامة لدى مجلس المحاسبة أو الجهات المعنية.
- ٨ إعداد الكشوفات الخاصة بالأعضاء الذين يجب إجراء التفتيش الدوري عليهم تمهيداً لترقيتهم ورفعها إلى رئيس هيئة التفتيش.
- ٩ العمل على تنفيذ ما تقرر بشأن أي عضو نتيجة للتفتيش الدوري أو المفاجئ سلباً أو إيجاباً.

١٠- التحقيق مع الأعضاء الذين يتم إحالتهم إلى هيئة التفتيش بسبب الإخلال بواجباتهم الوظيفية كالانقطاع عن العمل وتكرار الغياب وغير ذلك ويكون ذلك بحسب الدور بين أعضاء الهيئة.

١١- إحاطة الأعضاء بكل ما يلاحظ عليهم وفقاً لما تقضي به المادة (٩٣) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩١ م بشأن السلطة القضائية.

١٢- أي أمر آخر يتعلق بشئون الأعضاء.

٢ : اختصاصات شئون التفتيش الدوري :-

١ إجراء التفتيش الدوري على جميع أعضاء النيابة العامة لمراقبة سير العمل ولأغراض ترقية الأعضاء.

٢ إعداد مشاريع وخطط الدورات التفتيشية في مواعيدها المناسبة والمحددة في هذه اللائحة.

٣ تسمية الأعضاء المفتشين وتحديد المهام التي سيقومون بها والمدد اللازمة لها وعرضها على رئيس الهيئة تمهيداً لرفعها إلى النائب العام لاعتمادها والتوجيه بتنفيذها.

٤ القيام باستقبال ملفات القضايا وتوزيعها على الأعضاء لفحصها ومتابعتهم لتسليم التقارير في المواعيد المحددة.

٥ العمل على إحاطة الأعضاء الخاضعين للدورة التفتيشية بنتائج التفتيش وبكل ما يلاحظ عنهم في مسار أعمالهم وفقاً لما تقضي به المادة (٩٣) من قانون السلطة القضائية.

3 : اختصاصات شئون الشكاوى والتفتيش المفاجئ :-

١ التحقيق في الشكاوى المرفوعة ضد أعضاء النيابة العامة والمتعلقة بتصرفاتهم القضائية والعملية أو بأموالهم المسلكية المتعارضة والمخالفة للقانون والنظام العام والآداب العامة والمحالة من النائب العام أو من رئيس هيئة التفتيش.

- ٢ دراسة القضايا المحالة إلى هيئة التفتيش من النائب العام أو من محامي عام الأموال العامة ورؤساء النيابة لغرض تقييم أداء الأعضاء وإجراء التحقيق اللازم فيها بمقر الهيئة أو الانتقال إلى النيابة المعنية إذا استلزم الأمر ذلك.
- ٣ إجراء التفتيش المفاجئ على جميع النيابة وأعضاء النيابة العامة.
- ٤ إعداد مشاريع وخطط الدورات التفتيشية المفاجئة على النيابة والأعضاء الخاضعين لها وتحديد مواعيدها واقتراح المدد اللازمة لها وتسمية الأعضاء المكلفين بها.

٤ : اختصاصات شئون السجناء :-

- ١ الإشراف على حركة السجون ومتابعة السجناء.
- ٢ متابعة وتنظيم علاقة النيابة بإدارات السجون.
- ٣ متابعة النيابة للإشراف على حركة أماكن التوقيف.
- ٤ إعداد الخطط اللازمة لإجراء التفتيش على أماكن التوقيف في النيابة والجهات الأخرى والسجون العامة.
- ٥ العمل على جمع تقارير المفتشين عن السجناء ومتابعة تنفيذ ماتضمنته بمعونة رئيس هيئة التفتيش.
- ٦ العمل على إعداد الكشوفات السنوية للسجناء.
- ٧ مراقبة تواريخ الإفراجات تنفيذاً للأحكام.
- ٨ القيام ببيان عدد السجناء على ذمة كل نيابة أو محكمة أو أي جهة أخرى.
- ٩ إعداد الكشوفات المطلوبة عن المساجين المقترح الإفراج عنهم في المناسبات الدينية والوطنية.
- ١٠ - تلقي التقارير الدورية المرفوعة من رؤساء النيابة عن قيامهم بالتفتيش على السجون طبقاً للتعليمات العامة.
- ١١ - القيام بما يطلبه النائب العام أو رئيس هيئة التفتيش من مهام تتعلق بشئون السجناء.

٥ : اختصاصات شئون أعمال النيابة :-

- ١ إجراء الدراسات اللازمة حول مقترحات إلغاء نيابات قائمة أو إنشاء نيابات جديدة ومتابعة الترتيبات لذلك.
- ٢ متابعة النيابة في أعمالها بشأن القضايا المتأخرة لديها والمحالة إلى المحاكم وما صدر فيها من أحكام وما أرجع منها إلى النيابة وبحث ما يعرقل تنفيذ الأحكام.
- ٣ دراسة التقارير المرفوعة من رؤساء النيابة ووكلائها إلى النائب العام ومتابعة ما يلزم متابعة مما ورد فيها.
- ٤ متابعة تعامل النيابة بالمضبوطات المختلفة وحصرها في سجلات محددة ومطالبة توريدها إلى المخازن العامة بمكتب النائب العام والعمل على وضع القواعد اللازمة لنظام العهد لدى أعضاء النيابة.
- ٥ تمثيل النيابة العامة في علاقاتها مع الجهات الأخرى ذات العلاقة إذا طلب النائب العام ذلك من هيئة التفتيش.
- ٦ دراسة تقارير الدور والتسليم التي تتم بين الأعضاء ومطابقتها على الإحصائيات المرفوعة إلى الهيئة والعمل على إلزام الأعضاء بالخلاص مما هو ثابت عليهم.
- ٧ الإشراف الفني على وحدة الطب الشرعي والمؤسسات الطبية التابعة للسجون.
- ٨ الإشراف على نشاط النيابة وتحديد حجم العمل بكل منها وما يلزم من طلبات وماتواجهه من مشاكل وعقبات تعوقها عن أداء مهامها والعمل على معالجتها ودراسة الإحصائيات المرفوعة إلى هيئة التفتيش والرفع بما تراه لازماً.
- ٩ الإشراف على دور النيابة في المسائل المدنية.
- ١٠ -إحاطة النيابة بكل ما يلاحظ عنها.
- ١١ -القيام بكل ما يطلبه النائب العام من مهام تتعلق بشئون أعمال النيابة.

٦ : اختصاصات الإحصاء :-

- ١ تجميع البيانات الإحصائية التي ترد من جميع النيابات وتصنيفها وتبويبها وإصدار الكتب والبيانات الإحصائية لمختلف الجرائم.
- ٢ إعداد الرسوم والجداول البيانية من واقع الإحصائيات المشار إليها وتحليلها واستخلاص أهم النتائج منها.
- ٣ متابعة القضايا في النيابات المختلفة زمنياً والرفع بما يظهر عنها أولاً بأول إلى رئيس الهيئة.
- ٤ إنشاء ما يلزم من السجلات والنماذج الإحصائية حسب مقتضيات حاجة العمل.
- ٥ القيام بالبحوث الإحصائية والدراسات اللازمة لمعرفة أسباب الجرائم المختلفة واقتراح أهم وسائل انتشارها.

إحصائية عددية للأعمال التي قامت بها هيئة التفتيش خلال عام ٢٠٠١م وحتى نهاية شهر ٢/٦/٢٠٠٢م.

م	البيانات	عام ٢٠٠١	حتى شهر ٢/٦/٢٠٠٢
١	عدد الأعضاء الذين خضعوا للتفتيش الدوري	٥٤٣	٠
٢	عدد الجولات التفتيشية المفاجئة بناءً على الشكاوى أو تكليف مباشر من الأخ / النائب العام.	٢٢	٩
٣	عدد المواضيع المعروضة على شئون الأعضاء	١٢٠٠	٣٨٤
٤	عدد الأعضاء المنقولين والمنتدبين بقرار جمهوري أو مجلس القضاء.	٣٢٠	٠
٥	عدد الأعضاء المنقولين والمنتدبين بقرار وزاري.	٧٩	٧٦
٦	عدد الأعضاء المنقولين والمنتدبين بقرار النائب العام.	١٥٦	٦٥
٧	عدد الأعضاء الحاصلين على ترقية بقرار جمهوري أو مجلس القضاء.	٥١	٣٩٦
٨	عدد الأعضاء الحاصلين على ترقية بقرار وزاري.	١٩	٤٧
٩	عدد التظلمات التي تم بحثها لأغراض الترقية.	٠	١٤٣
١٠	عدد التظلمات التي تم بحثها لأغراض التفتيش الإداري.	٧١	٠
١١	عدد المواضيع المعروضة على شئون النيابة.	١٣٠	٤٠
١٢	عدد المواضيع المعروضة على شئون السجون.	٢٥٦	١٠٥
١٣	عدد السجناء الذين تم إدخالهم في الكمبيوتر.	١٠٢٧٦	
١٤	عدد المواضيع المعروضة على شئون الشكاوى.	٣٨٢	١٣٤
١٥	عدد التنبيهات والملاحظات.	١٠٠	٥٩
١٦	الأعضاء الذين تقرر إحالتهم إلى مجلس القضاء.	٢	١
١٧	عدد المواضيع المعروضة على الهيئة والمحالة من معالي الأخ / النائب العام (المكتب الفني) للفحص والتقييم.	٥٩	١٥
١٨	عدد المواضيع المرفوعة للهيئة للفحص والتقييم من قبل (محامي عام الأموال العامة - رؤساء النيابة)	٦	١٩

عدد الأعضاء الذين تم التفتيش عليهم (تفتيش دوري) خلال العام ٢٠٠١م.

م	اسم المحافظة	عدد الأعضاء
١	الأمانة	٩٦
٢	صنعاء	٤٤
٣	عدن	٥٠
٤	تعز	٥٥
٥	حضر موت	٤١
٦	الحديدة	٢٨
٧	لحج	٣٣
٨	إب	٥١
٩	أبين	٢٣
١٠	ذمار	٢٥
١١	شبوثة	١٨
١٢	البيضاء	١٦
١٣	حجة	١٤
١٤	صعدة	٩
١٥	الضالع	١٥
١٦	عمران	١٢
١٧	المهرة	٥
١٨	المحويت	٤
١٩	مارب	٤
٢٠	الجوف	٠
الإجمالي		٥٤٣

عدد الأعضاء الذين تم ترشيحهم لإجراء التفتيش الدوري للعام القضائي ٢٠٠٢ م، ٢٠٠٣ م
 عند حلول الميعاد (٣٤٣) عضو.

م	اسم المحافظة	عدد الأعضاء
١	الأمانة	٥٠
٢	صنعاء	٢١
٣	عدن	٢٦
٤	تعز	٣٠
٥	حضر موت	٢٧
٦	الحديدة	١٨
٧	لحج	٣٣
٨	إب	٣٢
٩	أبين	٢٠
١٠	ذمار	١٩
١١	شبوّة	١٠
١٢	البيضاء	١١
١٣	حجة	٧
١٤	صعدة	١٠
١٥	الضالع	٨
١٦	عمران	٥
١٧	المهرة	٦
١٨	المحويت	٤
١٩	مارب	٤
٢٠	الجوف	٢
الإجمالي		٣٤٣

كشف عددي بالترقيات الصادرة عام ٢٠٠١م.

م	الدرجة المرقى إليها	العدد
١	محامي عام (ب)	٣
٢	رئيس نيابة عامة (ب)	٢
٣	وكيل نيابة عامة (ب)	٤٦
٤	مساعد نيابة عامة (أ)	١٩
الإجمالي		٧٠

كشف عددي بالترقيات الصادرة عام ٢٠٠٢م.

م	الدرجة المرقى إليها	العدد
١	رئيس نيابة أول	٢٤
٢	رئيس نيابة عامة (أ)	٤٤
٣	رئيس نيابة عامة (ب)	٥٣
٤	وكيل نيابة عامة (أ)	١٤٧
٥	وكيل نيابة عامة (ب)	١٢٨
٦	مساعد نيابة عامة (أ)	٤٧
الإجمالي		٤٤٣

السجناء المفرج عنهم خلال العام ٢٠٠١ م.

م	اسم المحافظة	في شهر رمضان ١٤٢٢هـ	ثلاثة أرباع المدة	نصف المدة	الإجمالي
١	الأمانة	٢٥٩	٣٣	٤	٢٩٦
٢	صنعاء	١٣	٥	١	١٩
٣	عدن	٣٩	١٧	٠	٥٦
٤	تعز	١٠٢	٢٢	٠	١٢٤
٥	حضر موت	٤٠	٢٧	٣	٧٠
٦	الحديدة	٢٩	٣٢	٠	٦١
٧	لحج	٢	٠	٠	٢
٨	إب	١١٤	٧	١	١٢٢
٩	أبين	٩	٠	٠	٩
١٠	ذمار	٥٠	٠	٠	٥٠
١١	البيضاء	٢٩	٥	١	٣٥
١٢	حجة	٧٨	٣	٢	٨٣
١٣	صعدة	١٧	٢	٠	١٩
١٤	الضالع	٢٨	٨	٠	٣٦
١٥	عمران	٣٨	٨	٠	٤٦
١٦	المحويت	٥	٠	٠	٥
١٧	مأرب	٠	٦	٠	٦
	الإجمالي	٨٥٢	١٧٥	١٢	١٠٣٩

النيابات المتوقع إنشاؤها في عام ٢٠٠٣م المرفوعة إلى مجلس القضاء.

م	المحافظة	اسم النيابة	الأعضاء
١	الأمانة	جنوب شرق (ب)	٣
٢		غرب الأمانة (ب)	٣
٣		الحيمة الداخلية والخارجية	٣
٤	صنعاء	حراز	٣
٥		صعفان	٣
٦		خولان وبني بهلول	٣
٧	عدن	دار سعد	٣
٨	تعز	حيفان	٣
٩		بلاد الطعام	٣
١٠		الجعفرية	٣
١١		الزهرة	٣
١٢		حيس	٣
١٣		جبل راس	٣
١٤	الحديدة	السخنة	٣
١٥		السلفية	٣
١٦		كسمة	٣
١٧		اللحية	٣
١٨		الخوخة	٣
١٩		المنصورة	٣
٢٠		المقاطرة	٣
٢١	لحج	الحد والمفلحي	٣
٢٢		المنابوة	٣
٢٣		الققر	٣
٢٤	إب	حزم العدين	٣
٢٥		الشعر	٣
٢٦	ذمار	وصاب العالي والسافل	٣
٢٧		الحداء	٣
٢٨		أفلح الشام	٣
٢٩	حجة	قفق شمر	٣
٣٠		كعيدنة	٣
٣١	الضالع	دمت	٣
٣٢		الخبث وحفاش	٣
٣٣	المحويت	ملحان	٣
٣٤		الطويلة	٣
٣٥		بني سعد	٣
١٠٥		٣٥	
الإجمالي			

نِهَايَةُ الْأُمُورِ الْعَامَّةِ

إن حق المجتمع في حماية المال العام أمر ملح وضروري ، ومن أجل ذلك تم إنشاء نيابات أموال عامة متخصصة يرأسها محام عام ويعاونه عدد كافٍ من رؤساء النيابة ووكلاء ومساعدى النيابة العامة.

الاختصاصات :-

تختص نيابة الأموال العامة بالتحقيق والتصرف ورفع الدعوى ومباشرتها أمام المحاكم المختصة في الجرائم الآتية :-

(أ) كافة الجرائم الماسة بالمال العام وما في حكمه وأموال الأوقاف.

(ب) الجرائم المتعلقة بالضرائب والجمارك.

(ج) جرائم تزيف وترويح العملات.

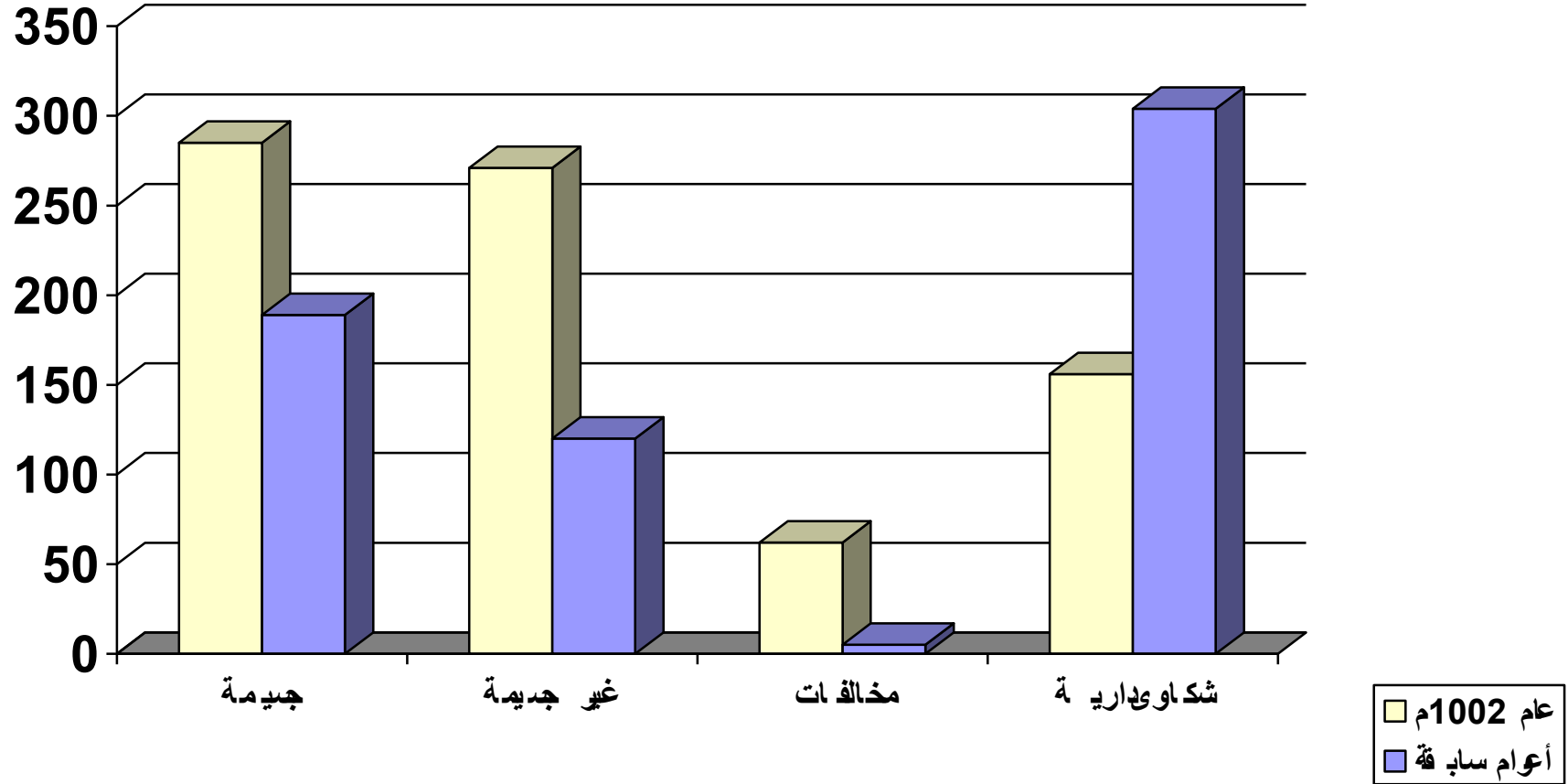
(د) قضايا تحصيل الأموال العامة

وفيما يلي أهم الجداول التي تبرز عملها.

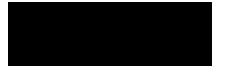
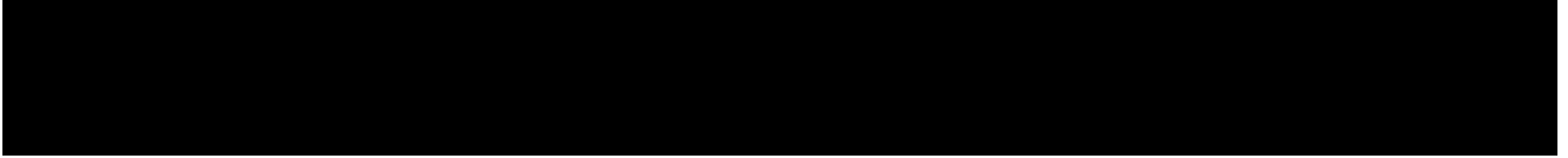
جدول رقم (١) يوضح قضايا المال العام التي تولتها نيابات الأموال العامة في محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠١م ومن أعوام سابقة على عام ٢٠٠١م.

القضايا		جسيمة		غير جسيمة		مخالفات		شكاوى إدارية		الإجمالي للقضايا		المحالة إلى المحاكم		قرارات بالأوجه		رهن التحقيق		محافظة إدارياً		المحالة من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبية		صدر فيها أحكام		أوامر وقرارات حيز		
النيابة		من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	من أعوام سابقة	٢٠٠١	
أموال الأمانة	٥٥	٣٥	٢٢	٣	١٨	٤	١٨	٢٨٣	٨٩	١٨٤	٣٢٥	١١٢	١١٧	٢	٣٨	١٨٤	٣٢٥	١٤	٤٢	٢١	٢٥	٢٢	٨١	٠	٠	
أموال عدن	٨٤	٥٧	١٤٨	٦٠	٣	٠	٢٨	٩	٢٨	٢٦٣	١٢٥	٧١	٢٣	٥٣	٤٤	٥٤	٢٧	٣١	٨	١٠	٢	١٩	٦	٠	٠	
أموال تعز	٢٩	١٢	١٧	٥	٣٢	٠	١٠	٥	١٠	٨٨	٢٢	٣٣	٢	٢	١٢	٢	٢	٧	٣	٢٤	٩	٤	٢٩	٠	٠	
أموال حضرموت	٢٩	٩	١٨	٥	٩	١	١٢	٠	١٢	٦٨	١٥	٤١	١١	٥	٤	٢	٠	٢	٠	٣	٤	٣٤	٧	٠	٠	
أموال الحديدة	٥٥	١٧	٣٩	٧	٠	٠	٥	٠	٥	٩٩	٢٤	٦٩	٠	٣	٠	١٦	٠	١	٠	٣	٠	٢٢	٠	٣	٠	
أموال أبين	١٠	١٩	٥	٢	٠	٠	٥	٢	٥	٢٠	٢٣	٨	٤	٠	٧	٣	٤	٨	٧	٣	١.١	٥	١٥	٢	٠	
أموال ذمار	١٠	٣٢	٢١	٣٨	٠	٠	٦	٥	٦	٣٧	٧٥	١٥	٠	٣	٠	١١	٠	٦	٠	١	٠	٥	٠	٠	٠	
أموال حجة	١٣	٨	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١٥	٨	٠	٦	٠	٢	١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
الإجمالي	٢٨٥	١٨٩	٢٧١	١٢٠	٦٢	٥	١٥٦	٣٠٤	١٥٦	٧٧٤	٦١٨	٣٤٩	١٦٧	٦٨	٩٧	٢٩٥	٣٥٨	٦٩	٦٠	٦٥	١٤١	١١١	١٠٩	٣٤	٠	

رسم بياني يوضح قضايا المال العام لعام ٢٠٠١ ومن أعوام سابقة.



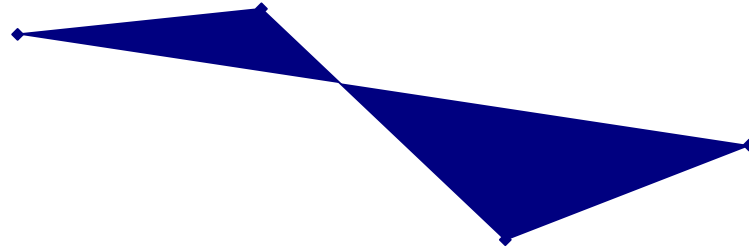
جدول رقم (٢) يبين المبالغ النقدية والمنقولات التي تقرر إعادتها إلى الخزينة العامة للعام ٢٠٠١ م.



جدول رقم (٣) إحصائية عددية لقضايا الأموال في النصف الأول من عام ٢٠٠٢م.

م	اسم المحافظة	الجسيمة	غير الجسيمة	المخالفات	الشكاوى	الإجمالي
١	أموال الأمانة	٣١	٤٠	٢٤	١٧	١١٢
٢	أموال عدن	٢٧	٤٩	٠	١١	٨٧
٣	أموال تعز	٩	٣	٠	٠	١٢
٤	أموال حضرموت	٧	٤	١	٣٠	٤٢
٥	أموال الحديدة	٧	٦	١١	١	٢٥
٦	أموال إب	١	٢	١	٣	٧
٧	أموال لحج	٨	٤	٣	٦	٢١
٨	أموال الضالع	٣	١	٠	٠	٤
٩	أموال أبين	٧	٠	٠	٢	٩
١٠	أموال نمار	٣	٦	٠	٣	١٢
١١	أموال شبوة	٧	٣	٥	٢	١٧
	الإجمالي	١١٠	١١٨	٤٥	٧٥	٣٤٨

رسم بياني يوضح عدد قضايا الأموال في النصف الأول من عام ٢٠٠٢ م.



النبايات العسكريّة

بصدور قانون الإجراءات الجزائية العسكرية برزت النيابة العسكرية كنيابة نوعية تعنى بالتحقيق في الجرائم التي تضمنها قانون الجرائم والعقوبات العسكرية وتحريك الدعوى الجزائية فيها أمام المحاكم العسكرية.

وبين القانون تشكيل النيابة العسكرية ونطاق اختصاصها وشروط تعيين أعضائها وجعل تبعيتها من الناحية القضائية للنائب العام.

وخلال الفترة ١/١/٢٠٠١م - ١١/٦/٢٠٠٢م بلغ إجمالي عدد القضايا التي نظرتها النيابة الابتدائية العسكرية في مختلف المناطق العسكرية (٧٣) قضية.

ويبين الجدول رقم (١) عدد قضايا كل منطقة ونوعها.

كما بلغ إجمالي القضايا التي تولتها نيابات الاستئناف

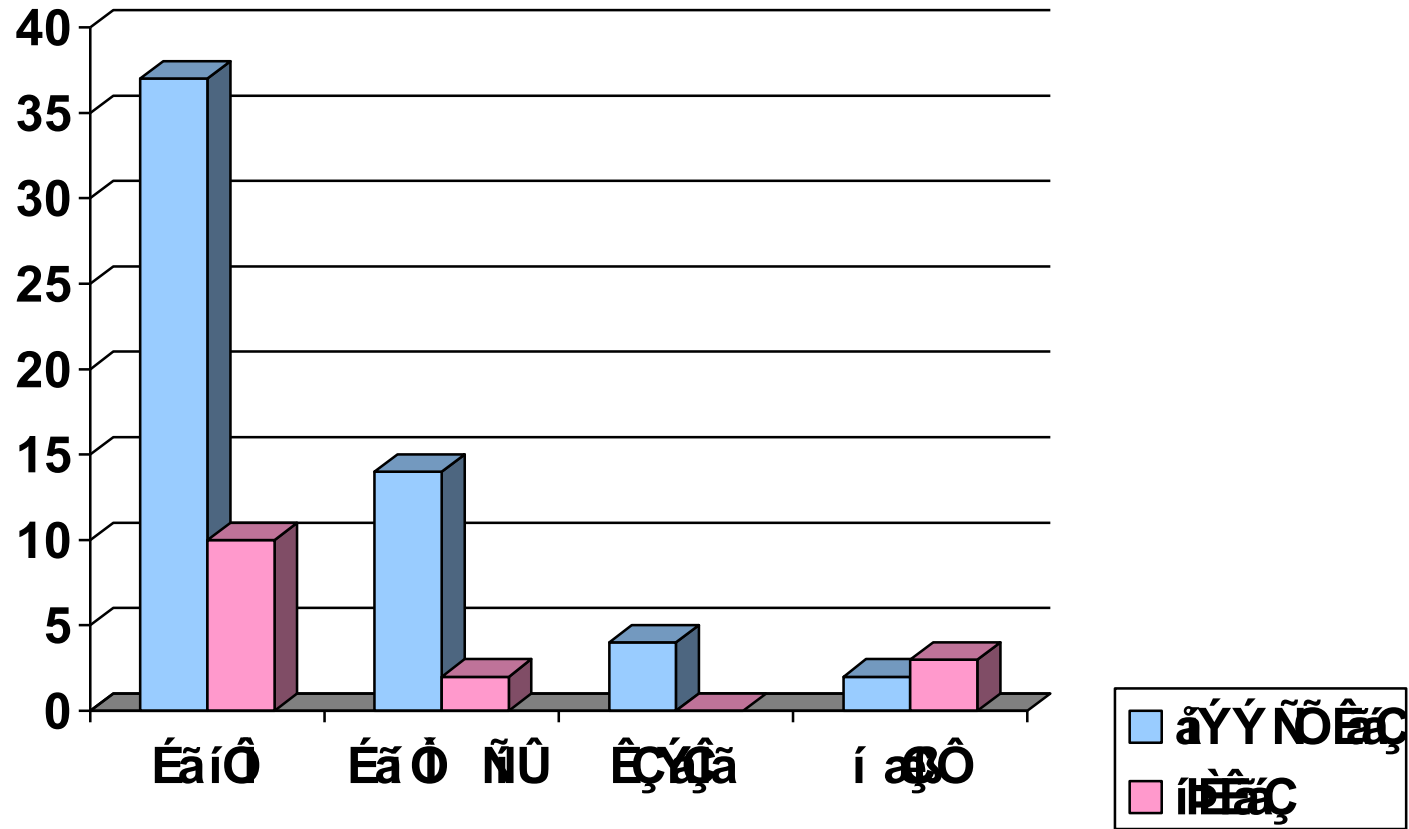
العسكرية (٩٠) قضية كما هو موضح في الجدول رقم (٢).

جدول رقم (١) القضايا التي تولتها نيابات المناطق العسكرية الابتدائية

خلال ٢٠٠١/١/١ - ٢٠٠٢/٦/١١ م.

المتبقي	الإجمالي				الشكاوي				المخالفات				غير الجسيمة				الجسيمة				نوع القضية	م	
	المتصرف فيه			المجموع	المتبقي	المتصرف فيه			المتبقي	المتصرف فيه			المتبقي	المتصرف فيه			المتبقي	المتصرف فيه					
	رهن تحقيق	إحالة للمحكمة	قرار بالأوجه			أمر بالحفظ	رهن تحقيق	إحالة للمحكمة		قرار بالأوجه	أمر بالحفظ	عدد		رهن تحقيق	إحالة للمحكمة	قرار بالأوجه		أمر بالحفظ	عدد	رهن تحقيق			إحالة للمحكمة
٧	٢٢	٥	٤	٦	٦	٠	١	١	٥	٠	٠	١	٢	٦	١	٤	١	٢	٠	٢	٢٢	١	المنطقة العسكرية المركزية
٥	٤	٢	٢	١٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٠	٠	٢	٧	٢	المنطقة العسكرية الجنوبية
١	٥	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٦	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٣	المنطقة العسكرية الشمالية الغربية
٠	٢	٠	١	٣	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٤	المنطقة العسكرية الوسطى
٢	٢	٠	٠	٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٤	٥	المنطقة العسكرية الشرقية
١٥	٢٩	١١	٧	٧٢	٦	٠	١	١	٥	٠	٠	٢	٢	٤	٢	٥	٢	٠	٠	١٠	٤٧		الإجمالي

رسم بياني يوضح القضايا التي تولتها نيابات المناطق العسكرية الابتدائية خلال ٢٠٠١/١/١ م - ٢٠٠٢/٦/١١ م.

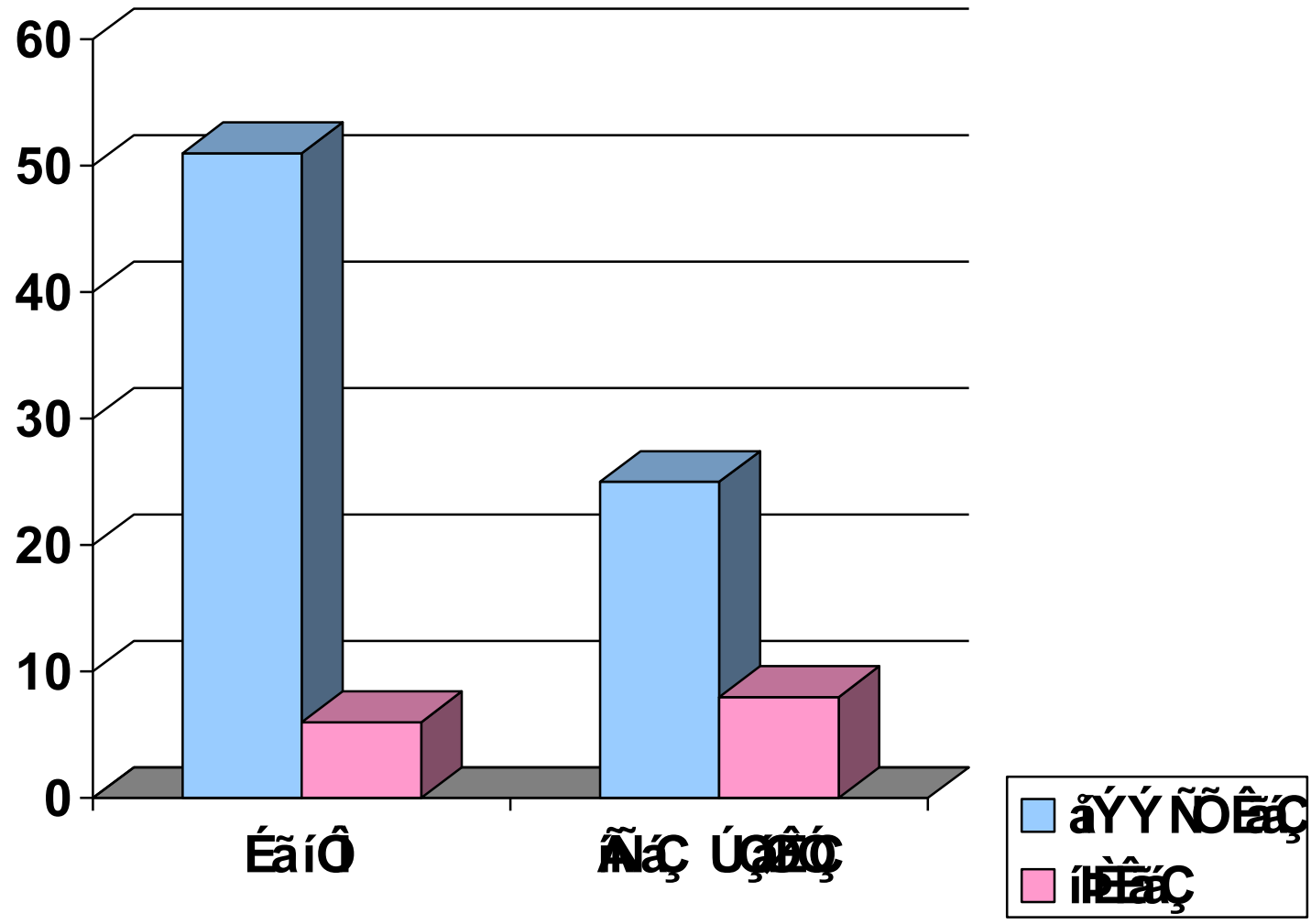


جدول رقم (٢) يبين القضايا التي وردت إلى نيابات المناطق العسكرية الإستئنافية

خلال ٢٠٠١/١/١ م - ٢٠٠٢/٦/١١ م.

م	نوع القضية	الجسيمة				استطلاع الرأي				الإجمالي					
		عدد	أمر بالحفظ	قرار بالأوجه	إحالة للمحكمة	المتبقي	عدد	أمر بالحفظ	قرار بالأوجه	إحالة للمحكمة	المتبقي	عدد	أمر بالحفظ	قرار بالأوجه	إحالة للمحكمة
١	المنطقة العسكرية المركزية	٣٣	٥	٢٤	٤	١١	٥	٣	٧	١	٤٤	٥	٣١	٨	٠
٢	المنطقة العسكرية الجنوبية	٨	٢	٥	١	١٠	٢	٧	١	١٨	٢	١٢	٤	٠	٠
٣	المنطقة العسكرية الشمالية الغربية	٨	٣	٤	١	٠	٣	٠	٠	٠	٨	١	٤	٣	٠
٤	المنطقة العسكرية الوسطى	٧	٠	٧	٠	١٢	٠	٦	٦	٦	١٩	٦	١٣	٠	٠
٥	المنطقة العسكرية الشرقية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠
	الإجمالي	٥٧	١٠	٤١	٦	٣٣	٥	٢٠	٨	٨	٩٠	١٤	٦١	١٦	٠

رسم بياني يوضح القضايا التي وردت إلى نيابات المناطق العسكرية خلال ٢٠٠١/١/١م - ٢٠٠٢/٦/١١م.



دعوات وإشارات مكتب النائب العام

دائرة التدريب والتأهيل

إن الموقف من التأهيل والتدريب يتصل بالآفاق والرؤى البعيدة لمكانة ووظيفة النيابة العامة في المجتمع وتعاضم دورها في منظومة النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والحقوقى للدولة والطموحات في هذا الجانب كبيرة والوصول إليها ليس بالأمر الصعب متى ما استطعنا الإمساك بناصية المستقبل والتصميم على مكافحة كافة الظواهر المخلة بالقانون ومحاصرة الأشخاص الذين لا يستطيعون العيش إلا في مجابهة وصراع مع القانون.

وانطلاقاً من أن المعرفة هي السلاح الأمضى نرفعه في مواجهتنا المستمرة مع قوى الظلام والتخلف والجهل تأتي اهتمامات رئاسة النيابة العامة برفع الكفاءة لمنتسبي النيابة العامة من قضائيين وإداريين في مجالات العلوم المختلفة الشرعية منها والقانونية أو الإدارية.

وخلال العام المنصرم وحتى منتصف عام ٢٠٠٢م نظمت عدداً من الدورات التأهيلية والتنشيطية والقانونية وخاصة تلك المتعلقة بأحكام الشيك وقضاء الأحداث والعلوم الشرعية والقانونية ، وبلغ عدد المشاركين فيها من أعضاء النيابة العامة والمعاونين الإداريين (٢٦٨) دارساً وبيّن الجدول أنواع تلك الدورات والفئات المستهدفة.

م	نوع الدورة	الفئة المستهدفة	قضائيين		إداريين		الإجمالي
			حتى يونيو ٢٠٠١م	حتى يونيو ٢٠٠٢م	حتى يونيو ٢٠٠١م	حتى يونيو ٢٠٠٢م	
١	تأهيلية	وكلاء النيابة	٤٠	٠	٠	٠	٤٠
٢	تنشيطية	مساعدى نيابة عامة (أ - ب)	٦٤	٠	٠	٠	٦٤
٣	تنشيطية	أعضاء نيابات الاستئناف	٣٠	٢٠	٠	٠	٥٠
٤	تأهيلية علوم شرعية	أعضاء النيابة	٢٢	٠	٠	٠	٢٢
٥	تنشيطية	رؤساء الأقسام الجنائية والكتابة	٠	٠	٣١	٠	٣١
٦	تنشيطية النظام المالي المحاسبي	مدراء الشؤون المالية والحسابات	٠	٠	٥٣	٠	٥٣
٧	دورة تدريبية حول أحكام الشيك من الناحية التجارية - الجنائية	أعضاء النيابة	٠	٣	٠	٠	٣
٨	ورشة العمل حول الأحداث	وكلاء نيابات الأحداث	٠	٥	٠	٠	٥
		الإجمالي	١٥٦	٢٨	٨٤	٠	٢٦٨

دائرة حقوق الإنسان

في ظل التطورات الدستورية والمناخ الديمقراطي ذو التوجه في بناء دولة النظام والقانون وما رافق ذلك من حرية الصحافة والمطبوعات وتشكيل أحزاب سياسية ومنظمات جماهيرية ومؤسسات غير حكومية فإن النيابة العامة كانت في مقدمة من يعنىها حماية الحقوق والحريات التي ضمنها الدستور والقوانين للأفراد وتضمنتها مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية ومواثيق الأمم المتحدة التي تعنى بحقوق الإنسان وحرياته. وعلى هدى تلك الأسس جاء قرار النائب العام بإنشاء هذه الدائرة آخذاً بالحسبان ما يلي :-

- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
 - العهد الدولي بالحقوق المدنية والسياسية.
 - العهد الدولي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية.
 - الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري.
 - الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
 - وغير ذلك من المعاهدات والاتفاقات الأخرى الإقليمية والدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان الموقعة أو المصادق عليها من قبل بلادنا.
- وتختص الدائرة بدراسة القضايا التي تتضمن انتهاكاً لحق الإنسان وعلى وجه الخصوص ما يلي :-

- ادعاء التعذيب بكافة أشكاله وصوره وأنواعه.
- التجاوز بالقبض.
- التعسف في الاحتجاز والإيداع.
- وجميع الأوامر والإجراءات والتصرفات الصادرة بالمخالفة لنصوص الدستور والقوانين واللوائح النافذة.

وقد تولت الدائرة المشاركة في أعمال اللجان والمؤتمرات والندوات والفعاليات والدورات التنشيطية والتأهيلية والدراسية وتوزيع عدد من الاتفاقيات والمواثيق والكتب بما في ذلك الوثيقة الأساسية لحقوق الإنسان على أعضاء النيابة العامة ومأموري الضبط القضائي بغرض نشر الوعي القانوني لحقوق الإنسان.

الأعمال التي تولتها دائرة حقوق الإنسان :-

تولت الدائرة العديد من الأعمال والمساهمات تحت قيادة وتوجيه النائب العام مباشرة ولعل أبرزها :-

١ - متابعة قضايا التعذيب التي يثيرها المتهمون لدى النيابة وإجراءاتها أولاً بأول حتى صدور أحكام فيها.

٢ التردد على تقارير المنظمات الدولية الرسمية وغير الرسمية وتقديم الإيضاحات بشأن كافة الادعاءات الصادرة من كافة المنظمات والأشخاص المعنيين بحقوق الإنسان فيما يخص النيابة من هذه الادعاءات.

٣ مساهمتها في ندوات التوعية بحقوق الإنسان حيث بلغ عدد المشاركين منها من أعضاء النيابة العامة (٣٦٤) عضواً من مختلف النيابة في عموم المحافظات ، فضلاً عن مشاركة عدد من مأموري الضبط القضائي فيها.

٤ مساهمتها في الإفراج عن المساجين الذين أمضوا من العقوبة ثلاثة أرباع المدة وكذا السجناء المعسرّين المحبوسين على ذمة حقوق خاصة.

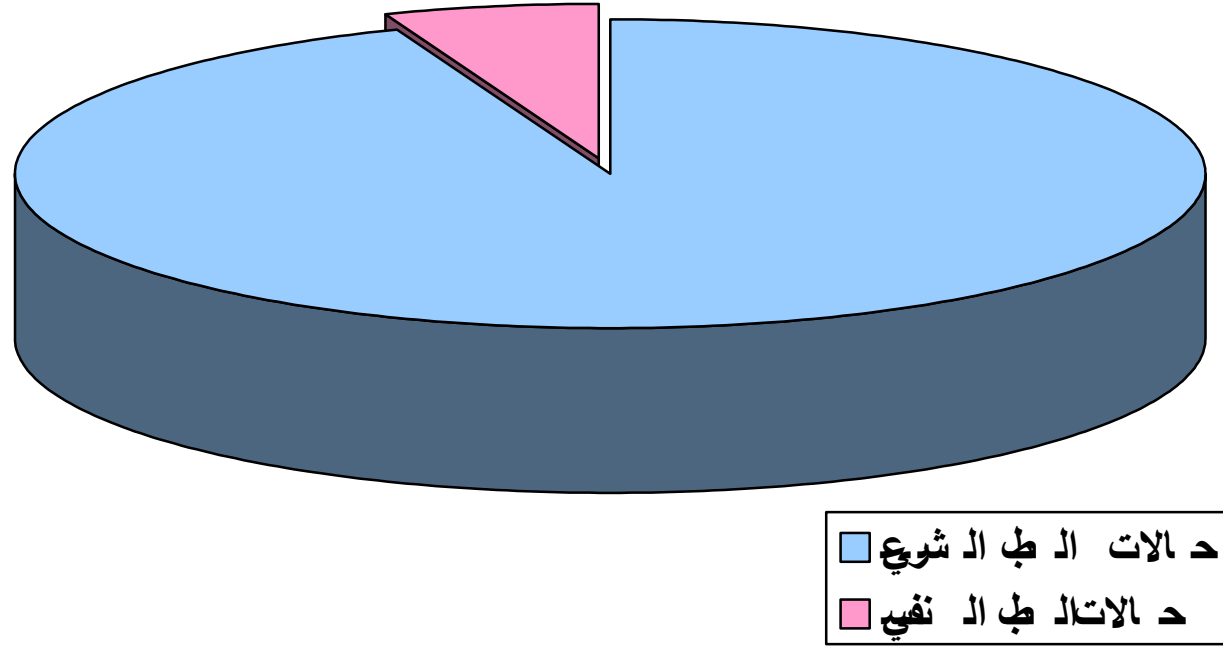
دائرة الطب الشرعي والنفسي

يتميز الطب الشرعي عن غيره من العلوم ذات الصلة بعمل هيئات السلطة القضائية من أنه عوناً مهماً بحيث لا يستطيع عضو النيابة أن يتصرف في موضوع القضية التي يحقق فيها إلا بعد وصول تقرير الطبيب الشرعي وخاصة في حوادث الوفاة المشتبهة بها جنائياً ، أو حينما يتبين على الجثة وجود آثار خنق أو تسمم ، وفي حالات الزنا واللواط والاعتصاب (الجرائم الجنسية) ، وحوادث المرور ، وفي تقدير سن المتهم إذا أثير أنه دون سن البلوغ وغيرها من الحالات الواردة في التعليمات العامة ، ومن ذلك يتبين أهمية وجود إدارة للطب الشرعي تتبع مكتب النائب العام.

والجدول التالي يوضح الحالات التي عرضت على إدارة الطب الشرعي والنفسي.

م	المحافظة	نوع الحالة	حالات الطب الشرعي	حالات الطب النفسي	الإجمالي
١		الأمانة	٧١٤	٣٩	٧٥٣
٢		صنعاء	٧٨	١٣	٩١
٣		عدن	٣٢٧	٠	٣٢٧
٤		تعز	٢٦	٠	٢٦
٥		حضر موت	١٨	٠	١٨
٦		الحديدة	٤٩	٠	٤٩
٧		لحج	٣	١	٤
٨		إب	٦٦	٠	٦٦
٩		أبين	٤	٠	٤
١٠		ذمار	٢٣	١	٢٤
١٩		شبوة	٠	٠	٠
١١		البيضاء	٣٨	٦	٤٤
١٣		حجة	٢١	٤	٢٥
١٢		صعدة	١١	٠	١١
١٤		الضالع	٣١	٢	٣٣
١٦		عمران	٣٥	٤	٣٩
١٧		المحويت	٢٨	٠	٢٨
١٨		مأرب	١٤	٠	١٤
١٥		الجوف	٠	٠	٠
١٦		النيابة العسكرية	٥	١	٦
		الإجمالي	١٤٩١	٧١	١٥٦٢

رسم بياني يوضح عدد الحالات التي فحصت ونظرت من قبل دائرة الطب الشرعي والنفسي على مستوى الجمهورية.



الإدارة العامة للرقابة والتفتيش المالي والإداري

تم إنشاء إدارة مكتب النائب العام لتتولى تنفيذ المهام والتمثلة في المراجعة والتفتيش الداخلي للإيرادات والنفقات وفق أصول وأساليب المراجعة المحاسبية المنصوص عليها قانوناً بالإضافة إلى فحص حسابات الأمانات والمضبوطات في مختلف النيابةات.

حيث باشرت أعمالها من منطلق خطة متكاملة لأهداف المراجعة الداخلية في نيابات المحافظات والسياسات التي يجب إتباعها لأداء واجباتها التي نفذت خلال العام المالي ٢٠٠٢م عن كافة الأعمال المنوطة بالنيابات حيث كانت النتيجة هي:-

- (١) إعداد التقارير الدورية عن كيفية وضع اللوائح التنفيذية موضع التطبيق ومدى سلامة الرقابة الداخلية في النيابةات.
- (٢) المتابعة الدورية والمستمرة للرقابة التي تمت على النيابةات لمدى وضع الأنظمة المالية والمحاسبية النافذة موضع التطبيق.
- (٣) القيام بكافة المهام والمسئوليات والخاصة بتتبع المخالفات مع المختصين،.
- (٤) المراجعة الدقيقة للإيرادات في الحق العام وإعداد الكشوفات للقضايا المحكوم بها حق عام للدولة ولم تنفذ ومتابعة تنفيذها من قبل النيابةات وهو ما يؤكد الجدول المرفق للإيرادات المحصلة لمكتب النائب العام والنيابات بالمحافظات خلال العام ٢٠٠١م حيث بلغت (١٢٩.١٨٧.٥٢٨) فقط مائة وتسعة وعشرون مليوناً ومائة وسبعة وثمانون ألفاً وخمسمائة وثمانية وعشرون ريالاً لاغير.
- (٥) وقد تم توثيق أعمال الإدارة عن العام ٢٠٠٢م وذلك بجمع التقارير والنتائج في كتيب من أجل مزيد من بذل الجهود لتطوير العمل ومتابعة الاختلالات في هذا المجال.....

جدول يبين الإيرادات المالية في الحق العام والجزاءات والمساهمة في صناديق التقاعد للعام ٢٠٠١ م.

المبلغ	النيابات
١٥.٣٧٣.٨٨٠	مكتب النائب العام + مأرب والجوف
١٧.٣٩٤.٣٢٥	نيابتي شمال وجنوب الأمانة
٧.٣١٨.٢٣٨	نيابة محافظة صنعاء
١٥.٩٤١.٨٤٣	نيابة محافظة عدن
١١.٤٣٠.٤٩١	نيابة محافظة تعز
٥.٦٠٦.٤٠٠	نيابة محافظة حضرموت (المكلا)
٣.١٨٩.٥٧١	نيابة محافظة حضرموت (سيئون)
٥.٤٤٢.٨٤٦	نيابة محافظة الحديدة
٥.٦٩٠.٦٨٢	نيابة محافظة لحج
٧.٩٢٦.٦٦٧	نيابة محافظة إب
٢.٩٠٧.٩٩٦	نيابة محافظة أبين
٧.١٣٩.٧٨٥	نيابة محافظة ذمار
٢.٠٧٦.٢٨٣	نيابة محافظة شبوة
١.٠٨٣.٧٥٠	نيابة محافظة البيضاء
٣.٥٤٧.١٢٥	نيابة محافظة حجة
٢.١٥٩.٢٢٢	نيابة محافظة صعده
٣.٠٤٥.٦٤٠	نيابة محافظة الضالع
٣.٠٩٣.١٦٠	نيابة محافظة عمران
٩٨١.٨٧٦	نيابة محافظة المهرة
٥٧٤.١٢٥	نيابة محافظة المحويت
٧.٢٦٣.٨٠٣	نيابات الأموال العامة بالمحافظات
١٢٩.١٨٧.٥٢٨	الإجمالي العام

إدارة المساعدات القضائية

أنشئت هذه الإدارة مؤخراً وذلك لغرض النظر في أحوال السجناء المعسرين المحبوسين علي ذمة حقوق مدنية أو شخصية للغير ممن أنهوا مدد الحبس المحكوم بها في الدعوى الجزائية وظلوا فترات طويلة في السجون دون الإفراج عنهم لعدم قدرتهم على دفعها فتولت الدولة وبمشاركة بعض (فاعلي الخير) مواجهة صرف تلك المبالغ عن المحكوم عليهم بتوجيه من فخامة الأخ / رئيس الجمهورية حفظه الله الذي يولي أحوال السجون والسجناء جل اهتمامه فشكل لهذه الحالات الإنسانية لجنة عليا تعمل بصفة دائمة لهذا الغرض تحت رعايته.

والجدول التالي يوضح إجمالي الحالات التي قامت الدولة بمساعدتها وفاعلي الخير والمبالغ المنصرفة خلال عام ٢٠٠١م.

م	المحافظة	المعتمد من قبل الدولة		المنصرف	
		عدد الحالات	المبلغ المعتمد	من قبل فاعل خير	
				عدد الحالات	المبلغ المنصرف
١	الأمانة	١٧	٢٩٩٢٧٥٠	٠	٠
٢	صنعاء	٨	٧٨٥٠٥٠٠	٢	٥١٣٣٠٠٠
٣	عدن	٩	١٥٤٢٥٠٠	٠	٠
٤	تعز	١١	٣٣٥٠٧٨٠	٣	١٠٢٦٧٨٠
٥	الحديدة	٥	٢٤٦١٥٠٠	٠	٠
٦	لحج	٣	١٥٨٠٠٠٠	٢	٩٣٨٨٢٨
٧	إب	١١	٣٥٨٧٢٥٠	٣	٣٤٧٥٠٠
٨	أبين	٢	٧٣٥٠٠٠	١	٦٣٠٠٠٠
٩	ذمار	١٧	١١٥٢٥٠٠٠	٤	٣٦٠٠٠٠٠
١٠	البيضاء	٢	٤٣٢٠٠٠٠	١	٤٣٠٠٠٠٠
١١	حجة	١٣	٦٩٧٦٦٠٠	٧	٤٠٢٨٩٦٧
١٢	صعدة	٨	٣٦٢١٠٠٠	٠	٠
١٣	الضالع	١	٨٨٠٠٠٠	٠	٠
١٤	عمران	٢	٥٥٦٠٠٠٠	٠	٠
١٥	مأرب	١	٥٦٠٠٠٠٠	٠	٠
١٦	وزارة الداخلية	١١	١٤٣٣٣٠٠٠	٠	٠
	الإجمالي	١٢١	٦٦٠٧٩٨٨٠	٢٣	٢٠٠٥٠٧٥
				٩	١٦٦٥٥٠٠

إدارة الشكاوى

في ظل عملية التحديث والتطوير الذي شهدها جهاز النيابة العامة ومن أجل حسن تنظيم العمل وتحقيق معدلات إيجابية ضماناً لوقت وجهود الأفراد الذين يترددون على مكتب النائب العام لمتابعة قضاياهم المتصلة بالأعمال الإجرائية للنيابات وتطبيق القانون .. من أجل ذلك جاء قرار إنشاء إدارة الشكاوى كأحدى الإدارات التي تتبع مدير مكتب النائب العام.

وقد تمكنت الإدارة وتحت القيادة اليومية المباشرة لمدير مكتب النائب من أن تستوعب وفي وقت قياسي طبيعة عملها الحيوي الذي يتصل اتصالاً مباشراً بالأعمال التي يمارسها مكتب النائب العام.

إذ أنها معنية بتلقي كافة الشكاوى التي ترد إلى مكتب النائب العام وتتولى فحصها للتأكد من اشتمالها على الوثائق اللازمة لصحة الشكوى ومن ثم تتولى قيدها في سجل العرائض وعرضها على مدير مكتب النائب العام.

ولغرض تنظيم دخول زوار مكتب النائب العام فإنها تقوم بالتنسيق مع خدمات الحراسة والحماية بصرف بطاقة زيارة للجهة المعنية التي تتولى نظر موضوع الشكوى. وخلال الفترة من يناير ٢٠٠١م وحتى يونيو ٢٠٠٢م استقبل مكتب النائب العام عن طريق الإدارة (٤٦٧٩) شكوى من مختلف محافظات الجمهورية .. تم التصرف حيالها بالقيود والإحالة والدراسة والرد وفقاً لمقتضيات كل شكوى وكان اجماليها (٣٥٥٨) شكوى لعام ٢٠٠١م و(١١٢١) شكوى خلال الفترة يناير - يونيو ٢٠٠٢م.

ويحدونا الطموح مستقبلاً بربط هذه الإدارة بشبكة الكمبيوتر لتكن همزة وصل بين النائب العام وأعضاء النيابة في النيابات المنتشرة في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.

سكرتارية النائب العام

الإجمالي	العدد		البيان
	٢٠٠٢	٢٠٠١	
٤٥٧٨	٢١٣٩	٢٤٣٩	وارد عام مكاتبات
١٤٦٧	٦٧٣	٧٩٤	وارد قضايا
٣١٠٤	١٢٥٦	١٨٤٨	صادر مذكرات
١٤٣٠	٦٢٩	٨٠١	صادر قضايا

المكتبة المركزية

انطلاقاً من أهمية الوعي المعرفي الهادف إلى تشكيل الشخصية القضائية المتكاملة المرتبطة أشد الارتباط بالواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والحقوقى للدولة اليمنية الحديثة والمجتمع المعاصر الذي ينشد التطور والرفق للحاق بركب المجتمعات الحديثة التي حققت معدلات عالية في مستوى دخل الفرد فيها.

انطلاقاً من ذلك وبهدف تنمية الثقافة العامة ومنها الثقافة القضائية لدى منتسبي النيابة العامة أنشئت المكتبة المركزية في مكتب النائب العام وتم رفدها بالعديد من الكتب والمراجع والموسوعات ومجلدات القوانين والمجلات والنشرات القضائية والتشريعية الوطنية والعربية والأجنبية ، كما تم رفدها بالعديد من الكتب الفقهية والشرعية والكتب العلمية المتعلقة بالإجرام والجريمة والطب الشرعي لما لذلك من أهمية بالنسبة للكشف عن الجريمة ومساعدة المحقق (عضو النيابة) من الوصول إلى الحقيقة.

وفي خطة مكتب النائب العام تزويد المكتبة بنفائس الكتب الفقهية والقانونية وإنشاء مكاتب فرعية في كل نيابة استئناف محافظة.

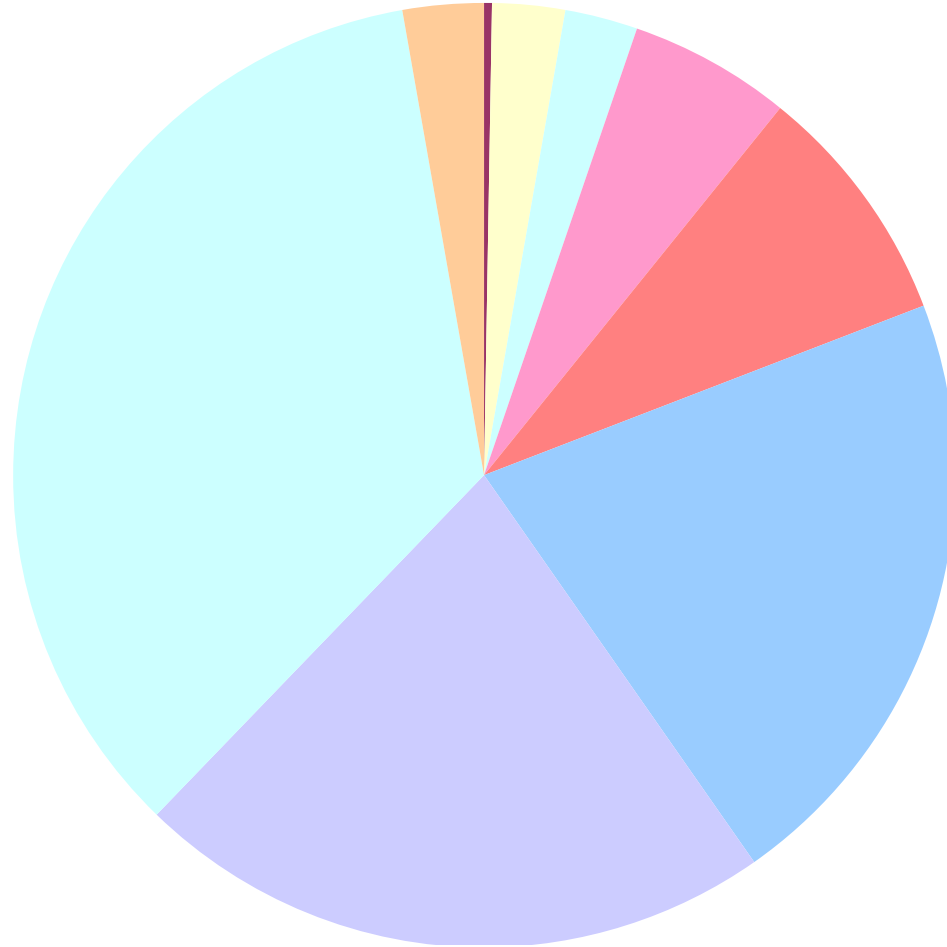
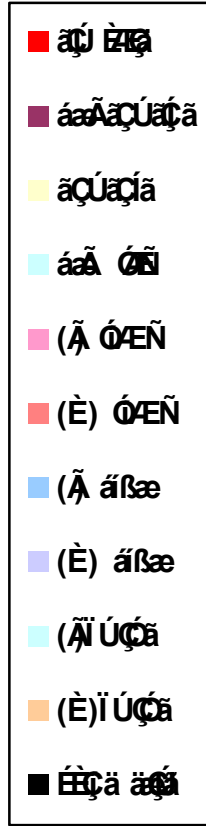
القوى الوظيفية

- تعاني النيابة العامة من نقص ملحوظ في كادرها القضائي ويعود ذلك إلى توقف التوظيف في هذا الجانب من جهة وإلى تعيين كثير من أعضاء النيابة العامة كقضاة محاكم في مختلف درجاتها من جهة أخرى.
- وتبعاً لذلك فإن أرقام القوى الوظيفية لا تعبر عن الاحتياج الفعلي لما يفترض أن تكون عليه النيابة العامة أنياً ، ناهيك عن المستقبل ونحن نأمل أن نتمكن من التغلب على ذلك مستقبلاً.
- وقد بلغ عدد أعضاء النيابة العامة (٨٥٣) عضواً موزعين علي (٢٢٣) نيابة ابتدائية واستئنافية فضلاً عن مكتب النائب العام حسب ما هو مبين في الجدول التالي.

جدول يبين إجمالي القوى الوظيفية القضائية في النيابة العامة.

الإجمالي	درجة										اسم المحافظة	
	معاون نيابة	مساعد (ب)	مساعد (أ)	وكيل (ب)	وكيل (أ)	رئيس (ب)	رئيس (أ)	رئيس أول	محامي عام	محامي عام أول		نائب عام
٤٩	٠	١	١	٠	٤	٧	٤	٨	٢١	٢	١	الديوان العام + نيابة النقض
٧٤	٠	٢	٢٨	١٦	١٨	٨	١	١	٠	٠	٠	شمال الأمانة
٤٦	٠	١	٢٠	٩	٨	٧	١	٠	٠	٠	٠	جنوب الأمانة
١٦	٠	٠	٦	٤	٢	٢	٢	٠	٠	٠	٠	أموال الأمانة
٤٠	٠	٠	١٧	١٠	٨	٣	٢	٠	٠	٠	٠	صنعاء
٨٣	٠	١	١٨	٢٥	١٥	١٢	٩	٣	٠	٠	٠	عدن
٧٨	٠	١	٣٠	٢١	١٤	٥	٦	١	٠	٠	٠	تعز
٦٣	١	١	٢٣	٢٠	١٠	٤	٢	٢	٠	٠	٠	حضر موت
٥٤	٠	١	١٥	١٢	١٨	٣	٤	١	٠	٠	٠	الحديدة
٥٥	٠	٥	٢٣	١٨	٥	٠	٤	٠	٠	٠	٠	لحج
٦٦	٠	١	٢٧	٢	٢٨	٥	٢	١	٠	٠	٠	إب
٣٨	٠	٣	١٥	٩	٦	٢	١	٢	٠	٠	٠	أبين
٣٥	٠	٠	١٤	٧	٨	٤	٢	٠	٠	٠	٠	ذمار
٢٣	٠	٤	٧	٢	٨	١	١	٠	٠	٠	٠	شبوثة
٢٢	٠	١	١٢	٣	٢	١	٣	٠	٠	٠	٠	البيضاء
٢٢	٠	٠	١٠	٥	٣	٣	٠	١	٠	٠	٠	حجة
١٦	٠	٠	٥	٧	٣	٠	١	٠	٠	٠	٠	صعدة
٢٣	٠	٠	١١	٦	٥	١	٠	٠	٠	٠	٠	الضالع
١٨	٠	٠	٤	٣	٩	١	٠	١	٠	٠	٠	عمران
١٣	٠	٠	٥	٥	١	٠	٢	٠	٠	٠	٠	المهرة
١٠	٠	١	٣	٤	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	المحويت
٥	٠	٠	٣	٠	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	مأرب
٤	٠	٠	١	٠	٢	١	٠	٠	٠	٠	٠	الجوف
٨٥٣	١	٢٣	٢٩٨	١٨٨	١٧٩	٧١	٤٨	٢١	٢١	٢	١	الإجمالي

رسم بياني يوضح إجمالي القوى الوظيفية القضائية في النيابة العامة حسب الدرجة.



القوى الوظيفية الإدارية :-

كذلك تعاني النيابة العامة من نقص في الكادر الإداري حيث بلغ عدد الإداريين (١٤٠٣) موظف موزعين على كافة نيابات محافظات الجمهورية فضلاً عن مكتب النائب العام. كما هو موضح بالجدول .

▪ وهو عدد لا يتناسب وحجم القضايا والأعمال المعروضة على النيابة العامة إلا أنه قد تم

تثبيت عدد (٥٦) موظفاً بصفة رسمية ممن كانوا يعملون بعقود عمل مؤقتة وبتكلفة إجمالية

شهرية (١.٣٤١.٣٢٥.٦٠) ريال شهرياً ، كما تم التعاقد مع عدد (١٥٩) فرداً للعمل على

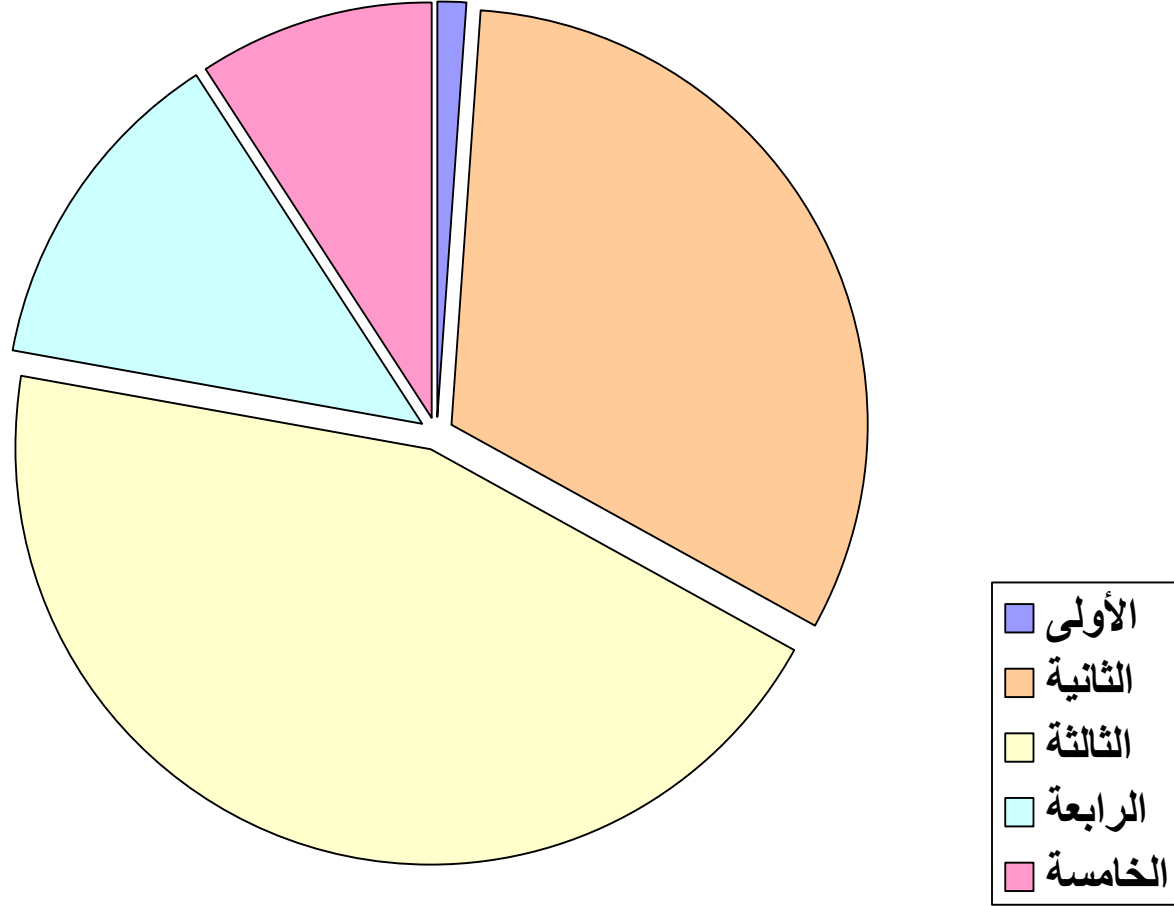
سد بعض من العجز القائم وذلك على النحو التالي :-

م	المحافظة	المثبتين	المتعاقدين بصفة مؤقتة
١	الديوان العام	٦	٦
٢	شمال الأمانة	٤	٦
٣	جنوب الأمانة	٥	٨
٤	صنعاء	٦	٨
٥	عدن	٤	١٠
٦	تعز	٢	٥
٧	حضر موت (المكلا)	٢	١
٨	حضر موت (سيئون)	٠	٢
٩	الحديدة	٢	٨
١٠	لحج	٢	١٢
١١	إب	٣	١٤
١٢	أبين	١	٦
١٣	نمار	٤	٩
١٤	شبو	٠	٥
١٥	البيضاء	٢	٣
١٦	حجة	٣	١٠
١٧	صعدة	٢	٥
١٨	الضالع	٤	٧
١٩	عمران	١	٤
٢٠	المهرة	٠	١
٢١	المحويت	٣	٧
٢٢	مأرب	٠	٢
٢٣	الجوف	٠	١
٢٤	الجزائرية المتخصصة	٠	٣
٢٥	أموال الأمانة	٠	١
٢٦	أموال عدن	٠	٢
٢٧	أموال تعز	٠	٤
٢٨	أموال حضرموت	٠	٤
٢٩	أموال الحديدة	٠	١
٣٠	أموال إب	٠	١
٣١	نيابة النقض	٠	٣
	الإجمالي العام	٥٦	١٥٩

جدول يبين إجمالي القوى الوظيفية الإدارية في النيابة العامة.

م	المحافظة	الأولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	الإجمالي
١	الديوان العام	١٣	٧٧	٦١	٢٩	١٨	١٩٨
٢	أمانة العاصمة	٠	١١٩	٥٧	٣١	١٥	٢٢٢
٣	صنعاء	١	٣٤	١٩	٩	٦	٦٩
٤	عدن	٢	٣٣	٣١	١٠	٢	٧٨
٥	تعز	٠	١٠٦	٢٨	١٧	١٣	١٦٤
٦	حضر موت (المكلا)	٠	١٣	٢٢	١٢	٦	٥٣
٧	حضر موت (سيئون)	٠	٦	٩	٣	١	١٩
٨	الحديدة	٠	٤٨	١٧	٦	١٤	٨٥
٩	لحج	٠	٢٠	١٤	٣	٣	٤٠
١٠	إب	٠	٦٢	٢٤	٧	١١	١٠٤
١١	أبين	٠	٥	١٣	٤	٢	٢٤
١٢	ذمار	٠	٢٧	١٤	٦	٥	٥٢
١٣	شبوثة	٠	٣	١٠	٤	٠	١٧
١٤	البيضاء	٠	١٢	٨	٢	٢	٢٤
١٥	حجة	٠	١٦	١٣	٢	٣	٣٤
١٦	صعدة	٠	١	١٤	٤	٧	٢٦
١٧	الضالع	٠	٢٠	٦	١	٢	٢٩
١٨	عمران	٠	١٣	٢١	٢	٤	٤٠
١٩	المهرة	٠	١	٥	٢	٣	١١
٢٠	المحويت	٠	٤	١٣	١	٤	٢٢
٢١	الأموال العامة	٠	٥٧	١٩	٩	٧	٩٢
	الإجمالي العام	١٦	٦٧٧	٤١٨	١٦٤	١٢٨	١٤٠٣

رسم بياني يوضح إجمالي القوى الوظيفية الإدارية في النيابة العامة حسب الدرجة.



الجانِبِ الأَمَلِي

النفقات الجارية

الترقيات والعلوات :-

اعتمدت النيابة العامة مبلغاً وقدره (١٠.١٣٩.٤١٢) ريال شهرياً لمواجهة ترقية (٤٢٧) عضواً ، كما اعتمدت مبلغاً وقدره (١.٠٥٨.٩٣٣) ريال شهرياً لمواجهة ترقية (٥٢٣) موظفاً إدارياً ، كما اعتمدت مبلغاً وقدره (١.٧٩٣.١٧٣) ريال شهرياً لمواجهة العلاوة السنوية وغلاء المعيشة للموظفين الإداريين.
نفقات تشغيل وأجور خدمية

وتكلف شهرياً مبلغ وقدره (١٥٠.١٥٩٨٢.٢٥) ريالاً حسب ما هو مبين في الجدول

جدول يبين النفقات الشهرية للتشغيل والأجور الخدمية.

التكلفة	البيان
٣٤١٣١٩٧.٢٥	الإيجارات
٣٠.٢٥٤١	الصيانة والترميمات (مباني)
٤٩٤٦٠٠	صيانة آلات ومعدات
٢٠٠٩٨٨٠	الوقود والزيوت
١٢٧٢٠٠٠	خدمات المرافق (كهرباء + مياه + تلفون)
١١٨٨٤٦٤	نشر وإعلان واتصالات
١٥٨٨٣٠٠	نقل وانتقالات
٢٧٤٧٠٠٠	نفقات تشغيل وأخرى
٢٠٠٠٠٠٠	المساعدات العلاجية + قيمة تذاكر سفر
١٥٠.١٥٩٨٢.٢٥	الإجمالي

المقرات المستأجرة للمكتب ونيابات محافظات الجمهورية وبيانها كالتالي :

م	الغرض من الإيجار	المبلغ الشهري للإيجار
١	مقر نيابة استئناف أموال الأمانة	٤٠٠٠٠
٢	مقر نيابة أموال الأمانة الابتدائية	٥٠٠٠٠
٣	أرضية مكتب النائب العام	٢٥٩٩
٤	مجمع نيابة م/ ذمار (الاستئناف+ المرور+ الغرب+ الشرق+ الأموال+ المخازن+ الحجز)	١٥٠٠٠٠
٥	أرضية	٦٠٠
٦	مقر نيابة استئناف المحويت	٤٥٠٠٠
٧	مقر نيابة المحويت الابتدائية	٢٠٠٠٠
٨	مقر استراحة المحويت	٢٥٠٠٠
٩	مقر نيابة حوف م/ المهرة	٤٠٠٠
١٠	مقر نيابة الغيظة م/ المهرة+الاستراحة	٦٠٠٠٠
١١	مقر نيابة سيحوت م/ المهرة	١٥٠٠٠
١٢	مقر نيابة قشن م/ المهرة	١٠٠٠٠
١٣	مجمع نيابة م/ صعدة (صعدة+ سحر+ المخالفات)	١١٠٠٠٠
١٤	أرضية م/ صعدة	١٠٠٠
١٥	مقر نيابة استئناف البيضاء	٣٥٠٠٠
١٦	مقر نيابة البيضاء الابتدائية	٤٠٠٠٠
١٧	مقر نيابة مكيراس م/ البيضاء	٨٠٠٠
١٨	مقر نيابة رداع م/ البيضاء	٢٢٠٠٠
١٩	مقر نيابة الدير م/ حضرموت	٧٠٠٠
٢٠	مقر نيابة الشحر م/ حضرموت	١٣٠٠٠
٢١	مقر نيابة استئناف م/ حضرموت (الأموال العامة+ المخالفات)	١٣٠٠٠٠
٢٢	مقر نيابة غيل باوزير م/ حضرموت	١٠٠٠٠
٢٣	مقر نيابة الريدة وقصير م/ حضرموت	١٠٠٠٠
٢٤	مقر نيابة استئناف مأرب والابتدائية	٣٣٦٥٠
٢٥	مقر استراحة م/ مأرب	٢٣٦٠٠
٢٦	مقر سكن جنود نيابة م/ مأرب	٧٣٠٠
٢٧	مقر نيابة استئناف إب	١٣٥٠٠٠
٢٨	مقر نيابة القاعدة م/ إب	٢٠٠٠٠
٢٩	مقر نيابة جبلة م/ إب	١٥٠٠٠
٣٠	مقر نيابة حبيش م/ إب	١٠٠٠٠
٣١	مقر نيابة بعدان م/ إب	١٣٠٠٠
٣٢	مقر نيابة يريم م/ إب	٢٢٥٠٠
٣٣	مقر نيابة السدة والنادرة م/ إب	٢٥٠٠٠
٣٤	أرضية م/ إب	٩١٨.٧٥
٣٥	مقر نيابة الأموال العامة م/ إب	٦٠٠٠٠
٣٦	مقر نيابة استئناف الضالع	٨٠٠٠٠
٣٧	مقر نيابة استئناف الضالع	٧٠٠٠٠
٣٨	مقر نيابة جحاف م/ الضالع	٥٠٠٠٠
٣٩	مقر نيابة قعطبة م/ الضالع	١٠٠٠٠
٤٠	مقر نيابة جبن م/ الضالع	١٢٠٠٠
٤١	مقر نيابة استئناف عمران والاستراحة	٦٠٠٠٠

المبلغ الشهري للإيجار	الغرض من الإيجار	م
٥٠٠٠٠	مقر نيابة استئناف الجوف والابتدائية	٤٢
١١٧٠٠٠	مقر نيابة جنوب غرب والصحافة بالأمانة	٤٣
٧٣٠٠٠	مقر نيابة جنوب شرق الأمانة	٤٤
٤٥٠٠٠	مقر نيابة مرور الأمانة	٤٥
٥٠٠٠٠	مقر نيابة استئناف أبين	٤٦
١٢٠٠٠	مقر نيابة رصد م/ أبين	٤٧
١٠٠٠٠	مقر الحراسة والمرافقين م/ أبين	٤٨
٤٠٠٠٠	مقر نيابة جعار والاستراحة م/ أبين	٤٩
٢٤٠٠٠	مقر نيابة مودية والمحفد م/ أبين	٥٠
٢٠٠٠٠	مقر نيابة لودر م/ أبين	٥١
٢٠٠٠٠	مقر نيابة المخالفات والأموال م/ أبين	٥٢
١٢٠٠٠	مقر نيابة أحور م/ أبين	٥٣
٦٠٠٠	مقر نيابة الوضع م/ أبين	٥٤
٢١٧٣٩٢	مقر نيابة استئناف صنعاء	٥٥
٣٠٠٠٠	مقر نيابة همدان م/ صنعاء	٥٦
٥٠٠٠٠	مقر نيابة أرحب وبني حشيش م/ صنعاء	٥٧
٣٠٠٠٠	مقر نيابة بني مطر م/ صنعاء	٥٨
٢٠٠٠٠	مقر استراحة م/ لحج	٥٩
٩٠٠٠	مقر نيابة طور الباحة م/ لحج	٦٠
١٠٠٠٠	مقر المضاربة ورأس العارة م/ لحج	٦١
٢٥٠٠٠	مقر نيابة استئناف م/ عدن	٦٢
٥٦٠٠٠	مقر نيابة الشعب م/ عدن	٦٣
١٠٠٠٠٠	مقر نيابة أموال عدن	٦٤
٦٠٠٠٠	مقر نيابة شمال الأمانة	٦٥
٦٠٠٠٠	مقر نيابة بني الحارث	٦٦
١٠٠٠٠	مقر نيابة التربة م/ تعز	٦٧
٨٠٠٠	مقر نيابة مقبنة م/ تعز	٦٨
١٠٠٠٠	مقر نيابة المواسط وجبل حبشي م/ تعز	٦٩
٦٠٠٠٠	مقر نيابة الشرق وصبر والمرور م/ تعز	٧٠
٧٠٠٠	مقر سكن حراسة نيابة الشرق وصبر والمرور م/ تعز	٧١
١٠٠٠٠	مقر نيابة المسراخ م/ تعز	٧٢
٤٠٠٠	مقر نيابة ماوية م/ تعز	٧٣
٣٥٠٠٠	مقر نيابة الغرب م/ تعز	٧٤
٧٠٠٠	مقر نيابة الدمنة م/ تعز	٧٥
٤٣٧.٥	مقر أرضية المخا م/ تعز	٧٦
١٠٠٠٠	مقر نيابة شرعب م/ تعز	٧٧
٥٣٠٠٠	مقر نيابة استئناف شبوة	٧٨
١٠٠٠٠	مقر سكن الإداريين م/ شبوة	٧٩
١٢٠٠٠	مقر نيابة عسيلان م/ شبوة	٨٠
٩٧٥٠	مقر نيابة الروضة م/ شبوة	٨١
١٢٠٠٠	مقر نيابة عرماء م/ شبوة	٨٢
١٢٠٠٠	مقر نيابة رضوم م/ شبوة	٨٣
٢٠٠٠٠	مقر نيابة بيحان م/ شبوة	٨٤

م	الغرض من الإيجار	المبلغ الشهري للإيجار
٨٥	مقر نيابة استئناف م/ حجة	١٢٠٠٠٠
٨٦	مقر نيابة حبان م/ شبوة	١٤٠٠٠
٨٧	مقر نيابة المحابشة م/ حجة	٤٠٠٠٠
٨٨	مقر نيابة عيس م/ حجة	٤٠٠٠٠
٨٩	مقر نيابة حررض م/ حجة	٣٠٠٠٠
٩٠	أرضية م/ حجة	٤٥٠
٩١	مجمع نيابة م/ الحديدية	١٣٧٠٠٠
٩٢	مقر نيابة باجل م/ الحديدية	١٥٠٠٠
٩٣	مقر نيابة الزيدية م/ الحديدية	٧٠٠٠
٩٤	مقر نيابة ريمة م/ الحديدية	٨٠٠٠
٩٥	مقر نيابة الأموال العامة م/ الحديدية	٤٥٠٠٠
٩٦	مقر نيابة استئناف م/ حضرموت (سينون)	٤٠٠٠٠
٩٧	مقر استراحة نيابة استئناف م/ حضرموت (سينون)	٢٢٠٠٠
٩٨	مقر نيابة القطن م/ حضرموت (سينون)	٢٠٠٠٠
٩٩	مقر نيابة تريم م/ حضرموت (سينون)	١٠٠٠٠
١٠٠	مقر نيابة سينون الابتدائية وشمود م/ حضرموت (سينون)	١٧٠٠٠
الإجمالي		٣٤١٣١٩٧.٢٥

أدوات كتابية ومكتبية ومطبوعات

بلغ إجمالي ماتم إنفاقه خلال عام ٢٠٠١م لشراء مطبوعات وقرطاسية مبلغ وقدره (٤٠٠.٢٦.١١٠) ريال كما بلغ للفترة يناير - يونيو ٢٠٠٢م مبلغ (١١٠.٧٠.٤٥٠) ريال وذلك لمجابهة احتياجات النيابة.

قطع غيار وصيانة وسائل النقل

بلغ إجمالي ماتم إنفاقه خلال عام ٢٠٠١م على قطع غيار وسائل النقل مبلغ وقدره

(١٣.٥٦١.٣٨٠) ريال.

قطع غيار وصيانة الآلات والمعدات

بلغ إجمالي ماتم إنفاقه لعام ٢٠٠١م على قطع غيار الآلات والمعدات مبلغ وقدره

(٣.٧١٠.٥٨١) ريال.

النفقات الرأسمالية والاستثمارية

أثاث ومعدات ومكاتب

بلغ إجمالي ماتم إنفاقه خلال عام ٢٠٠١م لشراء أثاث ومعدات مبلغ وقدره (٣٥.٨٣١.٧٥٢) ريال كما بلغ للفترة يناير - يونيو ٢٠٠٢م مبلغ (١٣.٤٥٣.٠٠٠) ريال وذلك لمجابهة احتياجات النيابة الابتدائية التي تم افتتاحها والمباني والغرف التي تم إضافتها.

نظام الحاسوب

بالنظر إلى أهمية الحاسوب في المنظومة الإدارية الحديثة فإن رئاسة النيابة العامة عنيت أن تتعامل مع هذا الأمر بشكل جدي وذلك لسهولة العودة للمعلومات القضائية والأعمال الأخرى ذات الصلة عند الحاجة إليها ، وقد بلغت إجمالي أجهزة الكمبيوتر التي تم شرائها عدد (٤٨) جهاز موزعة بين مكتب النائب العام ونيابات استئناف المحافظات والمعهد العالي للقضاء (انظر الجدول).

كما تم إعداد بعض البرامج لبعض الجهات كبرنامج السجل العام للمكتب الفني وبرنامج المساجين بهيئة التفتيش القضائي.

وما زال الاحتياج قائماً لتغطية بقية نيابات الاستئناف ومن ثم البدء في تغطية النيابة الابتدائية والبالغ عددها (١٨٩) نيابة ابتدائية هذا فضلاً عن ما سيتم أنشاؤه من نيابات ابتدائية أخرى.

جدول يبين أجهزة الكمبيوتر الموزعة بين المكتب وبين نيابات المحافظات.

العدد	اسم الجهة	م
١٦	الديوان العام	١
٣	نيابة شمال الأمانة	٢
١	نيابة جنوب الأمانة	٣
١	نيابة م/صنعاء	٤
١	نيابة م/عدن	٥
٢	نيابة م/تعز	٦
١	نيابة م/حضر موت (المكلا)	٧
١	نيابة م/حضر موت (سيئون)	٨
١	نيابة م/الحديدة	٩
١	نيابة م/الحج	١٠
١	نيابة م/ إب	١١
١	نيابة م/ أبين	١٢
١	نيابة م/ذمار	١٣
١	نيابة م/البيضاء	١٤
١	نيابة م/حجة	١٥
١	نيابة م/عمران	١٦
١	نيابة م/المهرة	١٧
١	نيابة م/مأرب	١٨
١	النيابة الجزائية المتخصصة	١٩
٢	نيابة أموال الأمانة	٢٠
١	نيابة أموال عدن	٢١
١	نيابة أموال تعز	٢٢
١	نيابة أموال الحديدة	٢٣
١	نيابة أموال إب	٢٤
٥	المعهد العالي للقضاء	٢٥
٤٨	الإجمالي	

المركبات ووسائل النقل

يمثل توفير السيارات ووسائل النقل لأعمال النيابة العامة عنصراً مهماً وحيوياً يساعد بشكل مباشر في تسهيل وإنجاز معظم القضايا المنظورة أمام النيابة وذلك لاستخدامها في الانتقال إلى مقار عمل النيابة الابتدائية في مختلف المديریات وكذلك للانتقال إلى مواقع الجريمة للمعاينة واستكمال التحقيقات إضافة إلى استخدامها للتنقل أثناء الترافع أمام محاكم أخرى.

ولهذه الأسباب فإن وسيلة النقل في عمل النيابة تعد أساسية وضرورية ولأهمية هذا الجانب فقد أوليناه عناية خاصة.

حيث تم تغطية جميع احتياجات نيابات الاستئناف من وسائل النقل كما تم تغطية جزء يسير من احتياج النيابة الابتدائية.

وسيظل الأمر ملحاً لغرض مواجهة التوسع في إنشاء نيابات ابتدائية أخرى وفقاً لمقتضيات التقسيم الإداري الجديد إضافة إلى سد العجز في السيارات نتيجة تقادمها وتهالكها وخروجها من الخدمة.

وقد بلغ إجمالي ما أنفق على هذا الجانب في عام ٢٠٠١م مبلغ وقدره (١٨٤.٤٤٤.٥٦٢) ريالاً وذلك لشراء عدد (٣٩) سيارة.

كما تم خلال الفترة من يناير حتى يونيو من العام الحالي ٢٠٠٢م شراء عدد (١٧) سيارة بمبلغ وقدره (٨٣.٧٠٩.٩٣٨) ريالاً.

كما تم شراء عدد ثلاثة عشر دراجة نارية وهوائية لبعض المراسلين والمحضرين ، وحسب متطلبات التوسع في العمل.

جدول يوضح وسائل النقل على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٠١م والفترة يناير - يونيو ٢٠٠٢م.

م	المحافظة	السيارات		الدراجات		
		العدد	المبلغ	العدد	تكلفة الدراجة الهوائية	تكلفة الدراجة النارية
١	الديوان العام	٤	٢٨٨٧٦٦٠٠	٠	٠	٠
٢	شمال الأمانة	٢	٩٦٨٩٠٠٠	٤	٦٤٠٠٠	٠
٣	جنوب الأمانة	٢	٨٢٨٠٠٠٠	٣	٤٨٠٠٠	٠
٤	صنعاء	٤	١٨٠٥٥٠٠٠	٠	٠	٠
٥	عدن	١	٤١٨٠٠٠٠	٠	٠	٠
٦	تعز	٥	٢٣٤٠٥٠٠٠	٠	٠	٠
٧	حضر موت (المكلا)	٤	١٧٨٦١١٠٠	٢	٣٢٠٠٠	٠
٨	حضر موت (سيئون)	١	٥٣٥٥٠٠٠	٠	٠	٠
٩	الحديدة	٠	٠	١	١٤٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠
١٠	لحج	٢	٧٥٢٧١٠٠	٠	٠	٠
١١	إب	٣	١٢٦٩٠١٠٠	٠	٠	٠
١٢	أبين	٣	١٣٦٩٢٠٠٠	١	١٦٠٠٠	٠
١٣	ذمار	٢	٩٩١٣٠٠٠	٠	٠	٠
١٤	شبوثة	٣	١٤٧١٨٢٥٠	٠	٠	٠
١٥	البيضاء	٣	١٤١٨١٠٠٠	١	١٦٠٠٠	٠
١٦	حجة	٣	١٣٠٠٥٠٠٠	٠	٠	٠
١٧	صعدة	٢	٨٩٨٢١٠٠	٠	٠	٠
١٨	الضالع	٢	٩١٢٦٠٠٠	٠	٠	٠
١٩	عمران	١	٤٥٠٥٠٠٠	٠	٠	٠
٢٠	المهرة	١	٤٥٧٦٠٠٠	٠	٠	٠
٢١	المحويت	٢	٨٠٠٠٠٠٠	١	١٦٠٠٠	٠
٢٢	محامي عام الأموال العامة	١	٧١٠٠٠٠٠	٠	٠	٠
٢٣	أموال الأمانة	١	٤٥٠٥٠٠٠	٠	٠	٠
٢٤	أموال تعز	١	٤٥٥٨٠٠٠	٠	٠	٠
٢٥	أموال حضر موت	١	٥٤٦٥٢٥٠	٠	٠	٠
٢٦	أموال إب	١	٤٦٦٤٠٠٠	٠	٠	٠
٢٧	النيابة العسكرية	١	٥١٠٠٠٠٠	٠	٠	٠
	الإجمالي	٥٦	٢٦٨٠٠٩٥٠٠	١٣	١٩٢٠٠٠	١٤٥٠٠٠

التشييد و البناء

على الرغم من عدم رصد اعتمادات مالية في موازنة النيابة العامة للعام ٢٠٠١م لمواجهة أعمال البناء والتشييد كون المبالغ المرصودة لهذا الغرض في الميزانية تقع تحت إشراف وزارة العدل الذي جعلنا نضغط على أنفسنا في بعض النفقات ومنها على وجه التحديد النفقات الجارية وحصر الأمر على الاحتياجات اللازمة والضرورية والتي تمثل من وجهة نظرنا الحد الأدنى من الاحتياجات.

وتم استغلال تلك المبالغ التي توفرت من جراء الاقتصاد في الإنفاق في تنفيذ بعض المشروعات الإنشائية الضرورية بالنظر إلى أهميتها البالغة.

وكان من ثمار ذلك التصرف الحسن الإسراع في إنجاز و بروز المشروعات الآتية:-

- مبنى مكتب النائب العام بالعاصمة صنعاء.
 - مبنى مجمع نيابات ومحاكم الأموال العامة م/ الحديدية.
 - عدد من الغرف الملحقة بناية استئناف أمانة العاصمة.
 - سور أرضية نيابة استئناف م/ ذمار.
 - سور أرضية نيابة استئناف م/ إب.
- وبلغ إجمالي المبالغ التي أنفقت في هذا الجانب مبلغ (٦٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) ريال.

صور لمبنى مكتب النائب العام

صور لمبنى مكتب النائب العام صور لمبنى مكتب النائب العام

صور لمبنى مكتب النائب العام

مبنى نيابات م/ الحديدة ومحاكم الأموال العامة

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	مقدمة.
٦	مدخل.
٨	خصائص النيابة العامة.
١٣	البناء التنظيمي للنيابة العامة.
١٩	أعمال النيابة العامة في مجال الدعوى الجزائية.
٣١	نيابة النقض.
٣٥	المكتب الفني.
٥٣	هيئة التفتيش القضائي.
٦٧	نيابات الأموال العامة.
٧٥	النيابات العسكرية.
٨١ - ٩٢	دوائر وإدارات مكتب النائب العام.
٨٢	التدريب والتأهيل.
٨٣	حقوق الإنسان.
٨٥	الطب الشرعي.
٨٧	الإدارة العامة للرقابة والتفتيش المالي والإداري.
٨٩	إدارة المساعدات.
٩٠	إدارة الشكاوى والسكرتارية.
٩٣	القوى الوظيفية.
١٠١	الجانب المالي.

إعداد : مكتب النائب العام - ٢٠٠٢ م.
طباعة : مطابع المتحدة للنشر والتوزيع - صنعاء.

صورة مكتب النائب العام